

شكراً لمن أرسل لنا هذا الكتاب لننشره في مكتبة فلسطين للكتب المصورة

<https://palstinebooks.blogspot.com>



حضارة واحدة

سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسسة الفكر العربي

عَالَمٌ أَوْقَدَ

تَطَوُّرَ التَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ

غَيِّوم ديفان

ترجمة: نصير مروّة



عَالَمٌ أَوْحَد

تطوّر التعاون الدوليّ

لا يُلقى الرأى العامّ المأخوذ بالأحداث الدّولية، وبالباهر والمروّع منها بخاصّة، سوى نظرة عابرة مرتابة على بادرات الوفاق والوئام. فالرأى العامّ هذا يُماهي بين التعاون الدّولي والإيمان السّاذج بعالم مثاليّ. هذا مع أنّ التعاون المذكور يلعب دوراً أساسياً في سيرورة السلام ومسار إحلاله، حتّى ولو جاء ذلك بطيّاً وغير مُنظّم في هذا العالم الذي يفتقر إلى الكمال.

مؤسّسة الفكر العربيّ

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت

ص.ب.: 11-524 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 99 71 00 - فاكس: +961 1 99 71 01

www.arabthought.org - info@arabthought.com



منتدى المعارف alMaaref Forum

بناية "طيارة" - شارع نجيب العدراتي - المنارة - رأس بيروت

ص.ب.: 113-7494 حمرا - بيروت 1103 2030 - لبنان

هاتف: +961 1 749140 - فاكس: +961 1 749141

بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb



توزيع:

ISBN 978-9953-0-3803-2



9 789953 038032

عَالَمٌ أَوْحَد

تَطَوُّرُ التَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ



حضارة واحدة

سلسلة كتب مترجمة تصدرها
مؤسسة الفكر العربي

عالم أوجد

تطور التعاون الدولي

تأليف: غيوم ديفان

ترجمة: نصير مروّة

© حقوق الترجمة إلى اللغة العربيّة والطبع والنشر محفوظة
لمؤسسة الفكر العربيّ
بموجب تعاقدها مع
منشورات المركز الوطني الفرنسي للبحث العلميّ (CNRS)

حقوق الطبع للكتاب الأصلي محفوظة
Un seul monde. L'évolution de la coopération internationale,
Guillaume Devin © CNRS Éditions, 2013
www.cnrseditions.fr

الطبعة الأولى بالعربيّة 2016 م - 1437 هـ

ISBN: 978-9953-0-3803-2

سعر الكتاب \$5

المراجعة اللغوية والتدقيق:
مركز البحوث والدراسات في مؤسسة الفكر العربيّ



مؤسسة الفكر العربيّ
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت
ص.ب.: 524 - 11 بيروت - لبنان
هاتف: +961 1 997 100 - فاكس: +961 1 997 101
www.arabthought.org - info@arabthought.org

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة الفكر العربيّ،

المحتويات

7	مقدمة الطبعة العربية
11	مقدمة
23	اختراع المنظمات الدولية
39	تمدد التعاون المتعدد الجوانب
55	عولمة الأمن
73	الخلاصة
77	بيبلوغرافيا

مقدمة الطبعة العربية

منذ صدور الطبعة الأولى لهذه المحاولة القصيرة، والأطروحة التي تذهب مذهب القول إنّ العالمَ تَعمَلُ فيه وتُسيطر عليه ديناميّةُ تعاونٍ مُعوّمة، لا تنفكّ تتعرّض إلى تكذيبٍ فظٍّ أليم. وفي عام 2016، كانت الحروب المضطربة في سوريا والسودان وليبيا واليمن والصومال وأفغانستان، تُضَعُ منظمة الأمم المتحدة في موضع الإخفاق والفشل، وتوقف المنحى التنازليّ الذي كنّا لا نزال نشهده منذ عشرين سنة، وكان يُترجم تراجعاً في عدد النزاعات، وتناقصاً في أعداد الضحايا. ثمّ إنّ الهجرات الناجمة عنها، لا تزال تستثير سياسات إقفال حدود، في حين أنّ موجات الهجمات الإرهابية تدفع إلى تمديد الوضعيّات أو الحالات السُّلطويّة المتحكّمة، التي تتسم بتصميم أصحابها على الانكفاء على الذات، وإلى تعزيزها. غير أنّنا ما زلنا لا نستطيع، على الرغم من هذا السياق المؤثر للإحباط، أن نخلص إلى الاستنتاج

بأنّ العنف يتعمّم، ولا إلى القول إنّه ينبغي الإعلان عن موت التعاون الدولي. فالتعاون في الأطروحة التي نقول بها وندافع عنها، ليس بالمنحى المتواصل بلا انقطاع، المُتقدّم في وجهته الثّابتة، تقدّماً لا رادّ له ولا رجوع عنه. فكثيراً ما تطرأ مراحل انتكاس وارتداد مُماثلة لهذه التي نعيشها اليوم. غير أنّها تبدو، على الرّغم من كلّ شيء، محكومةً على المدى الطويل، بحركةٍ أشدّ وأقوى من التّكامل والتّرباط والارتهان المُتبادل. وثمة، في ما نرى، ثلاثة عوامل تعمل في هذا الاتجاه.

هناك من جهة أولى دور المؤسّسات الدوليّة. إذ على الرّغم من أنّها كثيراً ما كانت عُرضةً للانتقاد، وكانت خائرة عاجزة، إلّا أنّها تظلّ تعمل كملاذٍ يُستجار به ولا يُستغنى عنه: فهي أماكن نقاشات وحيّزات مفاوضات ومبادرات وأفعال، وتَنسج بالتالي علاقات وروابط، هي روابط وصلات هشة سريعة العطب «لجماعة دوليّة»، تُجاهد لتتعرّف إلى نفسها، ولكنها لا تني تتعلّم معرفة ذاتها. بناء العمارة يجري بكدّ وجهد، إلّا أنّ منزلته باتت واقعاً لا محيد عنه ولا بديل له، بحيث إنّها إذا ما قُدّر له الزوال، سيسارع المَعنيّون إلى معاودة اختراعه.

كما أنّ المجتمعات باتت من الجهة الأخرى أكثر نشاطيّة وحركيّة وتواصلًا. وإذا كان القمع لا يدّخر وُسْعاً، إلّا أنّ المقاومات لا تملّ الإبداع ولا تتوقّف عن الاختراع، والتعبّات

والتحشيدات العابرة للأوطان والمُتعدّية للقوميّات لا تزال إلى ازدياد. ومع ارتفاع متوسط مستوى التربية والإعلام، فإنّ المجتمعات تَنْتَظِم. كما أنّها تتقسّم أيضاً. غير أنّ المفارقة تشاء أنّه بالغاً ما بلغت قسوة التّزاعات، إلّا أنّه يُمكنها أن تُسهِم في بناء هويّات جماعية جديدة، وتضامانات أكثر احتراماً للاختلافات، إن على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدّولي.

أخيراً، فإنّ المشكلات باتت، هي نفسها، عالميّة: فمن الحفاظ على السّلام في هذه المنطقة أو تلك، إلى الاحتباس الحراري، مروراً بقمع الأعمال الإرهابيّة وترويج حرّية المبادلات، أو الأمن الصحيّ، فإنّه ليس ثمة تحدّ من تحدّيات عصرنا يمكن لبلدٍ أن يعالجّه ويسوّيه وحيداً مُنفرداً. فالعمل الجماعي يفرض نفسه كأفقٍ مُشتركٍ لنا جميعاً.

باتت استحالة العالم إلى مؤسّسات، وباتت ديناميّة المجتمعات وعولمة الرّهانات، تشكّل المناحي الضّاغطة على العلاقات الدّولية المُعاصرة. وهي علاقاتٌ لا تُضَمّن قيام عالمٍ «أفضل»، لكنّها تُشير إلى أنّه لم يسبق لحوافز التعاون الدّولي أن كانت أكثر عدداً. والحقّ أنّ هذا التطوّر هو ما يجب اغتنامه من أجل التمكن من مواكبته مواكبةً أفضل.

غَيّوم ديفان

باريس، أيلول (سبتمبر) 2016

يصعبُ التخلّص من الفكرة التي مفادها أنّ العلاقات الدولية تتأرجح على نحو دائم بين الحرب والسلام. فالتاريخ الذي تعلّمناه غالباً ما يتجزأ إلى متوالية من اللقطات أو المشاهد التي تشكّل الحروب فيها فواصل دمويّة تؤطّر لحقبٍ من السلام.

غير أنّ تصوّر هذه الحقب لا يعدو أن يكون صورة معكوسة للحروب. فالحرب هنا، هي الشكل المركزي أو المحوري للعلاقات الدولية، بما يجعل السلم ينكفي إلى وضعية اللّا-حرب الهشّة، والتي يُفترض أنّها وضعية انتقاليّة وغير مستقرّة.

ثمّة سبب جدي يدفع إلى الإيمان بهذا التصرّو الثنائي لتاريخ العلاقات الدولية. ولا يحتاج المرء هنا إلى الاستنجاد بريمون آرون⁽¹⁾ Raymond Aron، والاستشهاد برؤيته التي

(1) ريمون آرون Raymond Aron (1905 - 1983) فيلسوف فرنسي مرموق، وعالم اجتماع كبير، وأستاذ أكاديمي، وصحافي (جمعت تعليقاته الأسبوعية في مجلة الإكسبريس الفرنسية في كتاب من جيسكار إلى ميتران (1977 - 1983) وصدر بعد وفاته بعشرين عاماً). كان أحد علماء السياسة الكبار. أشهر كتاباته هو الحرب والسلم بين الأمم (1966)، الذي استخرج المؤلف الاستشهاد =

مفادها أنّ «العلاقات بين الدول تشتمل في جوهرها على التخيير بين بدليّتي الحرب والسلام». والواقع هو أنّ الحرب تحمل معها انقلاباً في الأوضاع وقطيعة عميقة في التجارب، إنّ بالنسبة إلى مَنْ يشنّها أم بالنسبة إلى مَنْ يتعرّض لها. فالحرب لا تنتظر المؤرّخين لكي يحكوا حكايتها، إذ تكون قد باشرت قبل ذلك بحمل الحِداد إلى العائلات، ونثرت ما تصطحبه من صدمات وما يواكبها من جروح، كما تكون قد عبّأت أشكالاّ وصُوراً جديدة من التضامن وحفّزت كثيراً من الطّاقات. أمّا أولئك الذين تذهب بهم، خيراً أو شراً، فإنّها تُحدّد لهم قبلاً وبعداً. فحين يستقرّ السلام: فإنّه يستقرّ كلحظة جامعة لكلّ التوتّرات (قبل) ولكلّ الآمال (بعد).

يبقى أنّ التعارض أو التّضاد بين الحرب والسلام ليس مقنعاً على الرّغم من ترسّخه في أذهان العموم. فالظاهرتان بادئاً، مُتفاوتتا التوثيق. وإذا كان تحليل الحروب يتناولها في أسبابها، وأطرافها، ومجرياتها، وفتكها، ودمارها ونتائجها، فإنّ شيئاً من هذا لا يردّ في ما عني السلام. فالسلام يُقدّم نفسه كالضدّ الذي يبحث عن مؤرّخيه القلّة الأفذاذ. وهو يتلخّص

= أعلاه منه، وتعقّل الحرب، كلاوزنفز (1976)؛ وفي علم الاجتماع: علم الاجتماع الألماني المعاصر (1957)، مراحل الفكر السوسيولوجي (1967)، ثلاث محاولات حول العصر الصناعي (1967)، 18 درساً حول المجتمع الصناعي (1967)؛ وفي الفلسفة: مدخل إلى فلسفة التاريخ (1938)، محاولة حول نظرية التاريخ في ألمانيا المعاصرة، الفلسفة النقدية للتاريخ (1938)، أفون المثقّفين (1957)، أبعاد الوعي التاريخي (1961)، تاريخ وجدلية العنف: نقد كتاب سارتر في نقد العقل الجدلي (1979). وكان آخر كتبه هو مذكراته (1983) السنوات الأخيرة في هذا القرن (1984) وصدر بعيد وفاته) وعشرات الكتب الأخرى.

في الإجمال بتتابع طوباويات، ومشروعات ومؤسّسات تزعم كل واحدة منها توفير السلام وتعميمه في العلاقات الدوليّة؛ لكنّ الطبيعة الحربيّة أو القتاليّة للبشر ولمجتمعاتهم تُحبط هذه المجهودات كلّها. وهكذا فإنّ السلام الذي لطالما جرى تحجيمه وتقليصه بحيث يكون مجرد تاريخ للأفكار، يتفرّغ من ممارساته: بحيث إنّ الدبلوماسية، والتفاوض، والتعاون، تبدو في مدارك الناس كخدع يُعاد بوساطتها تدوير منافسات القوّة والجبروت وتأهيلها، وتُجدّد بها رهانات السلطان، كما لو أنّ شيئاً لا يتغيّر حقّاً على الرّغم من مظاهر التّغيير. ثمّ إنّ التعارض والتّضاد بين الحرب والسلام يختزل إلى أقصى حدّ نشاطين يتخذان أشكالاً متعدّدة. وإذا كنّا لا زلنا نعرف، منذ عهد كلاوزفيتز⁽¹⁾ Clausewitz، بأنّ الحرب متغيّرة تتغيّر وتتلوّن

(1) كارل فون كلاوزفيتز Carl von Clausewitz (1780 - 1831) هو جنرال بروسي كان معاصراً ل نابوليون، وشارك في الحرب ضده. يُعتبر أحد أكبر منظّري الحرب. ألف كتاباً في الحرب *Vom Kriege* الذي ظلّ يُعتبر أحد أهمّ الكتب في علم الحرب، إن لم يكن أهمّها على الإطلاق، لجهة فهم السياسة الحديثة. تتصدّر القسم الأوّل من الكتاب مقولته الشهيرة التي تجعل الحرب مواصلة للسياسة بوسائل العنف، الصيغة التي سيقبلها الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو الذي سيجعل أنّ السياسة هي مواصلة الحرب بوسائل قسريّة ولكنها غير دمويّة بالضرورة. وكلاوزفيتز هو صاحب مبادئ (1) تركيز القوى المعنويّة، (2) المعركة الحاسمة، (3) الإطاحة الكاملة بالعدوّ. يقترن اسم كلاوزفيتز بالحرب الحديثة، وتحولها في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر (مع الثورة الفرنسيّة ونابوليون بخاصّة) من الحروب المحدودة إلى حرب شاملة أو «مطلقة»، تنتهي حكماً بالمعركة الحاسمة. وقد مات كلاوزفيتز على الرّغم من عبقرية مغموراً، وإنّما وافته الشهرة بعد نجاح حروب توحيد ألمانيا التي خاضها جنرال، أعلن أنّه من تلاميذ كلاوزفيتز، هو الجنرال هلموت فون مولتيكيه Helmut von Moltke، ثمّ بعد تبني رجالات الحرب العالميّة الأولى نظريّاته: لينين، فوش، شلايفن.. إلخ. والاستشهاد هنا مأخوذ من من الترجمة الفرنسيّة لكتاب في الحرب *De la guerre*، ص 53.

تَلَوْنَ الحَرْبَاءَ وَأَنَّ كُلَّ حَقْبَةٍ تَطْبَعُهَا بِطَابِعِهَا وَتَسْمِيهَا بِسَمَاتِهَا، فَإِنَّ تَمَثُّلَ السَّلَامِ، فِي الْمَقَابِلِ، يَعَانِي مِنَ الْجُمُودِ الشَّدِيدِ. وَهَكَذَا فَإِنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ أَيْسَرَ حِينَ يَكُونُ عَلَى حُرُوبٍ (بِالْجَمْع) وَعَلَى سَلَامٍ (بِالْمَفْرَدِ). وَهَنَّاكَ قَلَّةٌ قَلِيلَةٌ مِنَ الْكِتَابِ مِثْلَ بَرُونُو آرشيدياكونو⁽¹⁾ Bruno Arcidiacono الَّذِينَ اهْتَمَّوْا بِالْتَّمِيزِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ «أَنْمَاطِ» السَّلَامِ (السَّلَامِ التَّرَاتِبِيِّ، سَلَامِ التَّوَاظُنِ، السَّلَامِ الْمَوْحَّدِ، السَّلَامِ الْكُونْفَدِرَالِيِّ، سَلَامِ حُكْمِ الْمُدِيرِينَ). غَيْرَ أَنَّ السَّلَامَ (مَعَ أَلْفِ لَامِ التَّعْرِيفِ) يَظَلُّ ضَرْباً مِنَ الْمَطْلُوقِ الَّذِي يَحُولُ دُونِ التَّفَكِيرِ بِمَا يَسْتَطِيعُ الْعَمَلُ فِي وَجْهَةٍ جَعَلَ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةَ أَقْلَّ تَوَجُّهاً إِلَى النِّزَاعِ. أَوْ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ السَّلَامَ كَمَقُولَةٍ عَامَّةٍ هُوَ عَائِقٌ يُعَوِّقُ تَحْلِيلَ التَّغْيِيرِ الدَّوْلِيِّ. فَمَا هُوَ الْأَمْرُ هُنَا؟

التَّغْيِيرُ عَلَى الصَّعِيدِ الدَّوْلِيِّ يَمَسُّ فِي الْحِينِ نَفْسَهُ، وَعَلَى نَحْوٍ مُتَزَامٍ، وَإِنْ بِنَسَبٍ مُتَغَيِّرَةٍ، الْفَاعِلِيَّاتِ وَالْفَاعِلِينَ فِي النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ، وَعِلَاقَاتِهِمْ، وَنَمَطِ «التَّسْوِيَةِ» الْغَالِبِ الَّذِي يَعْتَمِدُونَهُ. وَهَؤُلَاءِ يَشْكُلُونَ مَنْظُومَةً أَوْ كَلَّافاً مُتَفَاعِلاً، بِحَيْثُ إِنَّ مِنَ الْمُسْلَمِ بِهِ أَنَّ «الْحُرُوبَ الْكُبْرَى» وَ«الْحُرُوبَ

(1) غِيلِيَرْمُو بَرُونُو آرشيدياكونو Bruno Arcidiacono أكاډيمي إيطالي، وَلِدَ عَامَ 1951 فِي مِيلَانُو (إِيطَالِيَا)، وَهُوَ أَسْتَاذُ مَادَّةِ التَّارِيخِ وَالسِّيَاسَةِ الدَّوْلِيَّةِ فِي مَعْهَدِ الدِّرَاسَاتِ الدَّوْلِيَّةِ الْعِلْيَا فِي جَنيف (سُوَيْسِرَا)، وَيَعْمَلُ بِوَصْفِهِ مَدِيرَ بَحُوثٍ، وَمَدِيرَ بَرْنَامِجِ الدَّكْتُورَاهِ فِي الْمَعْهَدِ الْمَذْكُورِ. اخْتِصَاصُهُ هُوَ النِّزَاعَاتُ الْمُسَلَّحَةُ وَالْعَنْفُ، الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَالْمَنْظُمَاتِ الدَّوْلِيَّةِ وَمَنْظَمَةُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، وَالْحَرْبَانِ الْعَالَمِيَّانِ. مِنْ أَعْمَالِهِ: خَمْسَةُ أَنْمَاطٍ مِنَ السَّلَامِ (2011)؛ أَصُولُ الْحَرْبِ الْبَارِدَةِ (1984)؛ فِي أَصْلِ انْقِسَامِ أُرُوبَا 1944 - 1946 (1993).

العامة» و«حروب الهيمنة»، التي تضطلع بها جملة القوى العظمى في حقبة ما، تُدخل الاضطراب على هذا الكلّ أو الجَمْع المتفاعل، وتزعزعه، وتعيد تشكيله. بعض الفاعلين يختفون، في حين يفرض آخرون أنفسهم، ويُعاد توزيع البأس والجبروت، ويُعاد تحديد قواعد اللعبة. ووفقاً لهذه القراءة، فإنّ السلام يأتي كاستراحة أو كتوقّف من ضمن دَوْرٍ حربيّة. غير أنّ تحليل التغيير الذي تقلّص بهذا المنحى واستحال إلى تعاقبٍ وتتابع في المواجهات العسكرية، إنّما يتجاهل حركةً أساسيّة، وإنّ كانت أقلّ ظهوراً للمدارك بكثير، لا تزال تدفع الدّول والمجتمعات، منذ أكثر من قرنين، إلى التّقارب واللّجوء المتواتر المتزايد إلى التفاوض، وإلى تحديد أهداف ذات مصلحة مشتركة. وهكذا فإنّ السلام هنا لا يشكّل مجرد لحظة، ولكنه يشتمل على جملة من سيرورات التعاون أو مساراته التي تحوّل العلاقات الدوليّة، في محاولة تأطير علاقات القوّة وموازن القوى، وتحكيم العقل والتعقّل فيها، وتجاوزها. إنّها حركة الديناميّة التعاونيّة بين الدّول والمجتمعات التي غدت المنسيّ الأكبر الذي أغفله تاريخ العلاقات الدوليّة.

إعادة الاعتبار إلى التعاون الدوليّ من حيث إنّهُ مفتاح قراءة العلاقات الدوليّة المعاصرة، يُثير فوراً مجموعة من الريب والشكوك. هناك أولاً الشكّ المرتبط بالخلط والتشوش، الناجمين عن اعتبار أنّ «التعاون الدوليّ» عبارةً مشوبة بقدر كبيرٍ

من الضبابية والغموض، بحيث إنها تصبح قليلة الدلالة. ومن الصحيح أن محيط هذا التعبير ومحتواه يظلان متغيّرين وغير ثابتين. إلا أنه يظلّ بالإمكان أن نرى فيهما «ضرباً من الطوعية المنظمة»⁽¹⁾ وفقاً لتعبير سكوت باريت⁽²⁾ Scott Barrett: وهكذا فإن الاعتراف بالآخر، والعمل المنسّق، والسعي إلى أهدافٍ مشتركة، هي الأشكال المختلفة والصُّور المتنوّعة للنشاطات التعاونيّة. وهذه لا تستبعد النّزاع مطلقاً، ولكنها تسعى إلى احتوائه ضمن إطارٍ مقبول (أي داخل إطار منظمة دولية، ومن ضمن قواعد قانونية، وتفاوض). والتعاون هو، على نحوٍ أدقّ، فكرةٌ دخلت مفرداتنا ومصطلحاتنا في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر. تهدف هذه الفكرة المستفادة من اشتراكية روبرت أوين⁽³⁾ Robert Owen (1772 - 1858)، إلى مبدأ

(1) Volontarisme وبالإنكليزية Voluntarism، وأحياناً Voluntarism، كلمة - مصطلح هي اسم تيار ليبرالي سياسي فوضوي يستند إلى فكرة وجوب أن تكون العلاقات بين البشر طوعية، بطوعية صريحة. وكانت صحيفة *The Voluntarist* هي الناطق باسم أصحاب هذا المذهب في الولايات المتحدة.

(2) سكوت باريت Scott Barrett هو أستاذ اقتصاديات البيئة والاقتصاد السياسي الدولي في جامعة كولومبيا. والنص هنا مأخوذ من ص 19 من: *Why Cooperate? The Incentives to Supply Global Public Goods*, Oxford, Ox. Uni. Press: 2010.

(3) روبرت أوين Robert Owen (1772 - 1858) صناعي بريطاني من مقاطعة ويلز، تحوّل إلى الإصلاح، وكان أحد أهمّ دُعاة الاشتراكية الطوباوية. كان إنشأؤه في مطلع القرن التاسع عشر مطاحن لاناركشاير Lanarkshire في اسكتلندا مع برامج الرفاه الاجتماعي والصناعي التابعة لها، ورعايته وتشجيعه العديد من الجماعات الطوباوية، ومنها مستوطنة نيو هارموني New Harmony في ولاية إنديانا الأميركية، من بين الأسباب التي جعلته أكثر الاشتراكيين الطوباويين تأثيراً في عصره. أهمّ كتبه رؤية جديدة للمجتمع *A New View of Society* (عن دائرة المعارف البريطانية).

الشراكة الذي يأتلف به الفاعلون (منتجون ومستهلكون) لحلّ المشكلات التي تتعلّق بالمصلحة المشتركة بين الطرفين (أي تصفية البؤس الذي رافق انتصار الرأسمالية). وعلى هذا، فإنّ التعاون يتضمّن وضع أو وضعية الترابط أو الارتهان المتبادل بين الفاعلين، أي الوضع الذي لا يستطيع أيّ طرف منهم أن يبلغ أهدافه فيه، من دون أخذ الآخرين بعين الاعتبار. وهنا لا بدّ من تسجيل حالتين أو إمكانيّتين في هذا النطاق: التنسيق والتعاون. والمسألة في الحالة الأولى، هي مسألة إيجاد حلّ مؤاتٍ ومُجزٍ للجميع، أمّا في الحالة الثانية، فإنّ المسألة فيها تكون مسألة توزيع المغانم على النحو الأفضل للمصالح المُعتبرة. وهذان النمطان غالباً ما لا يُقبَل الفصل بينهما من الناحية العمليّة، بحيث إنّه يسعنا القبول بأن يكون قوام التعاون هو، من جهةٍ أولى، اكتشاف مصالح مشتركة، ومن الجهة الأخرى تلافي ضروب النفور أو الكره التي توشك أن تكون مُفرطة التكلفة. وإذا كان هذا الحيّز من النشاطات ليس سهل التحديد على الصعيد الدوليّ، إلّا أنّ هذا لا يعني أنّه يشكّل سديماً ضبابياً يعصى على التناول ويصعب على الإدراك.

تأتي بعد ذلك الريبة في الخضوع والاستسلام لقراءة مثاليّة للعلاقات الدوليّة. فالعُرف أو التقليد (الذي يُوصف بالواقعية) بلغ في الواقع حدّاً من الاستقرار والثبات في العالمين الجامعي والدبلوماسي، بات يُنظر إلى القدرة والجبروت والعلاقات بين

القوى العظمى معتمدة بوصفها المتغيّرات الرئيسة في التحليل الدولي. والصحافيّون، ومعهم الرأي العام، يقرّون بذلك تلقائياً. هذه الواقعية العادية هي، بمعنى ما، فهمنا المشترك. ويحتلّ التعاون الدوليّ مجالاً هامشياً، تتحكّم فيه بالكامل إرادة الأطراف الأقوى والأشدّ بأساً، وبحيث إنّ أعجز من أن تكون له مفاعيل خاصّة. وعلى هذا، فإنّ من السذاجة بمكان ألاّ نعتبر أنّ علاقات القوّة وموازن القوى هي التي تصنع العالم. لكن هل إنّ هذه الواقعية التي تتجاهل التسويات والترتيبات المختلفة التي تقوم بها الدّول لتتعايش، والروابط المتعدّدة والكثيرة التي تُعبئ المجتمعات من أجل الاحتجاج والمعارضة، هي بالقدر الذي تدّعيه من «الواقعية»؟ الجبروت الذي لا حدود له هو جبروت لا وجود له، كما أنّ اختزال التصرفات الدوليّة وحضرها في مسألة وحيدة، هي مسألة السيطرة والغلبة، تمنع استنطاق هذه الحدود المتغيّرة التي لا بدّ للقوى العظمى من التعامل معها. الواقعية العادية هي لا - تاريخيّة، وهي تُجبرنا على اتّخاذ موقف متشكّك بئس فقير: كلّما زاد التغيّر قلّ التغيّر. ولا بدّ، للخروج من ذلك، من التخلّي عن إقامة تعارض بين التعاون والجبروت. ليس ثمة ما يدعو إلى الاختيار بين رؤية مثالية - تعاونيّة، ورؤية واقعيّة - نزاعيّة في العلاقات الدوليّة، وذلك لأنّ مادّة هذه العلاقات هي على وجه الإجمال ضروب التعاون وأصناف

النزاع، وهو ما يسمّيه توماس شيلينغ⁽¹⁾ Thomas Schelling «ألعاب ذات دوافع مُختلطة»، ملاحظاً بصددِهما، أنّه لا توجد كلمة مناسبة من أجل الإشارة إلى العلاقة الخاصّة التي تقوم بين اللّاعبين، الذين هم شركاء وخصوم في الحين ذاته. وعلى هذا، فإنّ منافسات القوى العظمى والنزاعات التي تستحدثها، هي جزء من النشاطات التعاونية، كما أنّ هذه النشاطات هي التي تسكّن وتهدئ مظاهر القوّة و/أو الجبروت الأكثر فظاظة وتجليّاتهما. ومكمن المسألة الحقيقيّة ليس في الخيار بين عالم القوّة والجبروت وعالم التعاون، وإنّما في التساؤل كيف تطوّر التعاون والجبروت كلاهما، وأحدهما بالنسبة إلى الآخر، في ذات العالم. وما أذهب إليه هو أنّ عالمنا لم يكن يوماً تعاونياً بقدر ما هو عليه اليوم.

تنبعث هنا الريبة بشأن المسعى التطوّري. ذلك أنّنا سنقع، ونحن نبحث عن الامتداد التدريجي لمجالات التعاون الدوليّ، في شركاء تأويلٍ غائيّ: هو التقدّم المحتوم نحو عالمٍ

(1) توماس شيلينغ Thomas Crombie Schelling (1921)، هو اقتصادي أميركي، وأستاذ السياسة الخارجية والأمن القومي والاستراتيجية النووية والرقابة على التسلّح في كلّية السياسة العمومية في جامعة ماريلاند؛ حصل على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 2005، «لأنّه زاد من فهمنا للنزاع والتعاون عبر تحليلاته لنظرية اللعب». ويبدو أنّ أهمّ إنجازاته جاءت في هذا الميدان. أهمّ كتبه استراتيجية النزاع (1960)، الأسلحة والنفوذ (1966)، مأساة سياسات الدول العظمى... والنصّ الذي يورده المؤلّف هنا مُستمدّ من ص 118 من الترجمة الفرنسية لكتابه استراتيجية النزاع: *Stratégie du conflit*, Paris, PUF, 1986.

أفضل. ومن المؤسف أنّ فكرة التطوّر قد لحقت بها. فمن بين المفردات الاجتماعية التاريخية عدوى فكرة التطورية. وقد حاول نوربرت إلياس⁽¹⁾ Norbert Elias معالجة ذلك بأن جعل من التطوّر مقولة علم اجتماعية، إلّا أنّ هذه النقطة ظلت تُثير التحفظات، ومن دون وجه حقّ في اعتقادنا. ذلك أنّ الفكرة المقصودة هنا ليست متابعة تقدّم ما، كما تشاء التطورية، وإنّما ملاحظة أنّ توثّق الصلات المادية بين الفاعلين في النظام الدوليّ (تبادلاتهم، ارتهانهم المتبادل، تفاعلاتهم.. إلخ) تدفع بالأحرى إلى تطوّر النشاطات التعاونية. وكما أسلفنا القول، فإنّ القوّة أو الجبروت يُعربان عن نفسيهما في هذه العلاقات، ولكن بعد تحفيزهما على القبول بقواعد اللعبة التي غالباً ما يكونان مُسهّمين في تحديدها ومسايرتها. غير أنّ هذا التطوّر هو تطوّر هشّ وسريع العطب: تكسره المجابهات العسكرية الواسعة النطاق، وتشوّهه ضروب العنف القصوى، وتُعرّضه نزاعات المصالح للخطر، وتتهدّده القوّة الفظّة. وعلى هذا

(1) نوربرت إلياس Norbert Elias (1897 - 1990)، عالم اجتماع ألماني، يهوديّ الأصل، أصبح مواطناً بريطانيّاً. اشتهر بنظريّته حول سيرورتيّ التحضّر والتوحش. وقد كان كتاب سيرورة التحضّر الذي يُغطّي التاريخ الأوروبي من عام 800 ق. م. إلى عام 1900، والذي أصدره بالألمانية عام 1939 هو أهمّ كتبه، إلّا أنّه لم يلقَ الاهتمام لدى صدوره بسبب أوضاع الحرب العالمية، ولكنه سيعود ويحظى بالاهتمام الذي يستحقّه لدى معاودة نشره بالإنكليزية عام 1969. وقد اعتبرته جمعية علم الاجتماع الدوليّة أحد أهمّ سبعة كتب صدرت في علم الاجتماع في القرن العشرين. والنصّ هنا مأخوذ من ص 221 من الترجمة الفرنسية لكتاب مجتمع الأفراد (Fayard, 1999), *La Société des individus*، ومن فصل بعنوان «استحالات التوازن».

ليس ثمة أيّ حتميّة في الديناميّة التعاونية، وليس فيها أيّ تطوّر متواصل ومحتوم ولا رجعة فيه. الحركة شاقّة مُضنية. لكنّ التوجّه نحوها يبدو مُحتملاً، بالنّظر إلى تقلّص العالم، وبسبب أنّنا بتنا نحن نعي ذلك.

يبقى أنّه يظلّ من الصعب القبول والإقرار بأنّ التعاون الدوليّ يمتدّ ليشمل فاعلين وفاعليات جديدة، وليغطّي مجالات جديدة، عندما تظلّ مقادير عظيمة من الأرواح معرّضة للعنف المباشر وغير المباشر للدولة، وللمجموعات المنظمة، أو لبنيات السيطرة وهيكلّياتها. ثمّ إنّ الرأي العام، الذي استولت عليه راهنيّة الحوادث الدوليّة الأكثر مشهديّة وإبهاراً واستيلاءً على الألباب، لا يولي ما يُقَرِّب سوى طرفة عين مرتابة، وذلك بسبب انشغاله بما يُفَرِّق. أعمال العنف تُكسِف بادرّات الوفاق والوئام. بينما تجري ممّاهة خطابات التعاون الدوليّ بالاعتقاد الساذج بعالم مثاليّ وبرؤية سلميّة أو مُسالمة للتاريخ. وفي مثل هذه الأوضاع والشروط لا يعود للتفكير حول التعاون الدوليّ صوتٌ مسموع، غير أنّ له أهميّة أساسية في تحليل تحولات العالم المعاصر واستحالاته. ليس من أجل اختتام التاريخ (وإعلان نهايته)، وإنّما للإيحاء بنقطة انطلاق جديدة. تاريخٌ متأخّر نسبياً، يوفّر بعض المادّية لما يُشبه أن يكون سيرورة سلام، بطيئة وغير مُتنظّمة، لعالمٍ منقوصٍ يعوزه الكمال.

اختراع المنظمات الدولية

يحتلّ القرن التاسع عشر منزلة مهمّة في تاريخ العلاقات الدوليّة. فنحن نعرفه كقرنِ القطيعات الاقتصادية، لكنّه إلى ذلك، بامتياز، «قرن إزالة الحواجز التامة الشاملة في العالم» كما بيّن ذلك بول بيروش⁽¹⁾ Paul Bairoch. انتشار التصنيع؛ والتبني المتضارب المتباين للتبادل الحرّ في غالبيّة البلدان الأوروبية؛ والثورة المُتحقّقة في اقتصاد النقل (السكك الحديدية، المراكب البخارية) وفي الاتّصالات (التلغراف والهاتف)؛ وتسارع الاستيطان؛ والتوسّع الباهر في التجارة

(1) بول بيروش Paul Bairoch (1930 - 1999) أحد أهمّ المؤرّخين الاقتصاديّين في فترة ما بعد الحرب العالميّة، وكان الاختصاص الذي اختاره هو التاريخ الاقتصادي العالمي، والتاريخ المدني (الحضري) والتاريخ السكاني. كتب وشارك في كتابة أكثر من عشرين كتاباً. أهمّ كتبه: انتصارات وخيبات، التاريخ الاقتصادي للعالم من القرن السادس عشر إلى يومنا هذا (1997، بالفرنسية)، الاقتصاد وتاريخ العالم: أساطير ومفارقات (1993، بالإنكليزية)، التنمية الاقتصادية للعالم الثالث (1975، بالإنكليزية). والنصّ الوارد هنا مأخوذ من ص 277 من الجزء الثاني من كتاب انتصارات وخيبات:

Victoires et déboires: histoire économique et sociale du monde du 16ème siècle à nos jours, Gallimard, Paris.

الخارجية (تزايد حجمها 25 ضعفاً)، والنمو الأكثر سرعة في التوظيفات الدوليّة (ولاسيّما بعد عام 1850)، تشكّل بضعة أمثال باهرة. وعلى غرار حركات الرساميل أو السلع، والهجرات (هاجر 41 مليون أوروبيّ نحو القارّة الأميركيّة بين 1850 و1915)، اكتسب التنقّل والتداول الدوليّ بُعداً جديداً: فكّلما تسارع وشاع، تعاظم الشعور بأنّ العالم يتقلّص (وثمة تعبير سيظهر استخدامه لاحقاً، في الأربعينيّات من القرن الماضي، هو عالم منكمش (Shrinking world)). فالحقائق التقنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة تفرض ضرباً من التنسيق على المصالح القوميّة، في حين أنّ إدراك هذا التقارب يفتح سُبُلًا جديدة للتوثيق بين الدّول والمجتمعات. فالمتطلّبات الوظيفيّة وتجديد مفاهيم العالم هما أمران لا ينفصلان. تلك هي الديناميّة التي أطلقها إنشاء المنظّمات الدوليّة.

باراديغم الارتهان المتبادل

لم تكن الحركة مخطّطاً لها. بل كانت ضرباً من البرّعمة المضطربة المشوّشة. وبقدر ما راحت الأطراف الأعظم نموّاً في العالم يتّصل بعضها ببعض، فإنّ المداولات والمشاورات القطاعيّة بدأت بالتكاثر. ولئن كانت المداولات والمشاورات هذه أوروبيّة أساساً، لكن مُنفتحة على التوسّع (الولايات

المتّحدة، روسيا، الإمبراطورية العثمانية)، إلّا أنّها لم تكن تشكّل حتّى ذاك سوى تنسيقات غير مؤكّدة وغير محقّقة، وغالباً ما كانت ذات منشأ غير حكومي، بحيث إنّ دوامها لم يكن أمراً مضموناً. كانت الدّول تلتزم بهذه المشاورات ولكن بصورة غير مُنتظمة وبشيءٍ من الحذر. غالباً ما كانت تُفوّض «خبراء» بمهمّة تمثيلها، ولكن من دون إيلائهم سلطة تمثيلها. غير أنّ الديناميّة كانت، على الرّغم من هذا كلّ، قويّة، لأنّ الاتّفاقيات الثنائيّة في ميدان الاتّصالات والنقل بخاصّة، لم تكن كافية. كان لا بدّ من توخّي تدابير من شأنها أن تمتدّ إلى الدّول الأخرى المعنّية. وهكذا وُلدت أوّل «اتّحادات دولية» كما جرت تسميتها حينذاك: الاتّحاد التلغرافي (1865)، الاتّحاد البريدي (1874)، اتّحاد المتر⁽¹⁾ (1875)، اتّحاد الملكية الصناعية (1883)، اتّحاد الملكية الأدبية (1886)، اتّحاد نقل السلع بالسكّة الحديدية (1890)، اتّحاد نشر التعريفات الجمركية (1890). ثورة النقل استثارت حاجات جديدة، بينما استثارت ثورة الاتّصالات فرصاً جديدة: وضع زمن عالمي وحيد الشكل والصورة لارتحال المسافرين (خطّ الزوال الهاجري غرينيتش، Greenwich، الذي جرى إعلانه «خطّ الزوال صفر» في عام

(1) اتّحاد المتر Union du mètre أو Treaty of the Meter، هو معاهدة دولية وقّعها 17 دولة في باريس، في 20 أيار (مايو) 1875، نشأت بموجبها مؤسسة لتنسيق القياسات - الدولية، وتنمية النظام المتري. وفي عام 1921 جرى توسيع صلاحيّات المؤسسة، في المؤتمر العام للأوزان، لتشمل القياسات الفيزيقيّة كافّة.

1884؛ المؤتمر الدولي للساعة عام 1912)؛ تحديد المعايينات الأرضادية المشتركة وتعريفها، استجابةً لأمن الملاحة البحرية العسكرية (الإعصار الذي دمرّ جزءاً من أسطول الحلفاء أمام مرفأ سيباستوبول Sébastopol، إبان حرب القرم، أسهم في الحثّ على تعاون محطّات أرصاد أوروبية عدّة، وتولّى التنسيق بينها مرقب باريس)، واستجابةً كذلك للتعاون التجاري البحري بين المراكب البخارية، وذلك قبل اكتساب هذه المعايينات أهميّة حاسمة مع تنامي الطيران (أول «لجنة أرصاد دائمة» في عام 1873، وأول انطلاقة «لشبكة عالمية» في عام 1905)؛ احتواء الأوبئة التي تتهدّد الشعوب الأوروبية وتُعَرِّض تنامي التجارة للخطر (أول مؤتمر صحيّ دولي عام 1851، إنشاء المكتب الدولي للصحة العمومية عام 1907).

هذه الأمثلة التي أوجزناها في بضعة تواريخ رمزية، ليست خير شهادة يمكن تقديمها عن فورة الفاعليّات الحكومية وغير الحكومية، في القطاعات المختلفة، من أجل تنظيم مصالحها. وعلى غرار التعاون السياسي في المحفل الأوروبي، فإنّه لا ينبغي للطابع الدوليّ أن يثير أيّ أوهام. فالمعنيّون الرئيسون هم أوروبيّون (وفي أحيان نادرة كانوا أميركيّين شماليّين)، ولكنّ طموحاتهم، التي كثيراً ما تتّسم بسماتٍ إمبريالية، تزعم لنفسها المسكونيّة الجامعة. وبعض الفاعليات كان

يحدوها شعورٌ بأنها تفتّح «عصرًا جديدًا» في خدمة الإنسانية (ماثيو فونتين موري⁽¹⁾ Matthew Fontaine Maury، رئيس مستودع خرائط وأدوات بحريّة الولايات المتّحدة، ورائد جمع معطيات الرصد - الأوقيانوسي، ورائد أوّل مؤتمر دولي للرصد البحري انعقد عام 1853).

كان الاحتفال بمؤتمرات الاتّحادات واجتماعاتها يجري، في الغالب، كما لو كانت هذه طريقة جديدة في ممارسة السياسة الخارجية. كان لويس رينو⁽²⁾ Louis Renault يرى في

(1) ماثيو فونتين موري Matthew Fontaine Maury (1806 - 1873) كان فلكيًا ومؤرخًا وعالم أرصاد، وخرائطيًا ومعلّمًا، ومؤلفًا. كان يُطلَق عليه لقب مستكشف البحار ويُعتَبَر أبا الرّصد البحريّ وعلم المُحيطات الحديث وعالم البحار، وهي أوصافٌ أُطلقت عليه إثر صدور كتابه جغرافيا البحر الفيزيائية *The Physical Geography of the Sea* (1855) الذي كان أوّل كتاب شامل يصدر عن جغرافيّة البحار والمُحيطات. كان رئيس المراقبين في المرقب البحري الأمريكي، وهو منصب ظلّ فيه إلى حين نشوب الحرب الأهلية الأميركية حيث استقال لكونه جنوبياً من ولاية فرجينيا.

(2) لويس رينو Louis Renault (1843 - 1918)، أستاذ القانون الدولي في جامعة ديجون، ثمّ في جامعة باريس، ومستشار الحكومة الفرنسية في ميدان القانون الدولي. عمل موفدًا في المؤتمرات الدوليّة التي كان موضوعها النقل والاتّصالات وحقوق الفنّانين، ولكنّه اكتسب شهرته إثر مساهمته في مؤتمر لاهاي للسلام عام 1899، ثمّ عام 1907، عندما كان يدعو إلى تطبيق اتفاقية جنيف بخصوص الحرب، وإلى تحديد حقوق الدول المحايدة وواجباتها في زمن الحرب. كان يعتقد أنّه يُمكن ضمان السلام عبر تعزيز القانون الدولي. والجدير بالذكر أنّ من أوّل كتاباته كتاب مدخل لدراسة القانون الدولي (1879)، الانتهاكات الألمانية الأولى للقانون الدولي (1890). لكنّ الاستشهاد هنا مأخوذ من ص 17 من مقالة له في *Revue Générale de Droit international* (1896) بعنوان «الاتّحادات الدوليّة، مزاياها ومضارها».

الاتّحادات، وهو الأستاذ المرموق في القانون الدوليّ الذي كان يُدرّسه في كلّية الحقوق في باريس، وأوّل فقيه مشرّع في وزارة الخارجية عام 1891، وحامل جائزة نوبل لاحقاً (1907)، «أدوات جَبّارة للتقارب بين الشعوب». وهكذا، كانت تنعقد صلات وروابط، وينهض تعاون منتظم، تحت غطاءٍ من الدبلوماسية الإدارية والتقنيّة. وكان بعض أصحاب هذه الصلات والروابط، يعتقد، وبحماسة، أنّه يمكن الانتصار على الأحكام المُسبّقة القومية، وأن يُلهم روحية جديدة تُعتمد المصالحة الدوليّة.

لكن، إلى جانب الوعود بعالم مُتصالح، كانت هناك أسبابٌ عمليّة تُسهّم في خلق وضع جديد في البلدان الصناعية. فتوسّع المبادلات من كلّ نوع وتمدّدها، أحدث انقلاباً في واقع الأمر في طبيعة المصالح القومية. ليس لأنّ هذه المصالح القومية توارت وزالت، ولكن لأنّه لم يعد يمكنها (ليس بالسهولة ذاتها) أن تتحدّد في سياق الانفتاح من جانب واحد (والصعوبة هنا هي أثر رئيسي من آثار التقنية وواحد من مفاعيلها). فالمصالح القومية (ابتداءً بالعديد من المصالح القطاعية) أصبحت مصالح مُتنافسة ولكن يُكْمَل بعضها بعضاً في الحين ذاته؛ الأمر الذي يعني أنّه ينبغي لممثلي هذه المصالح توخّي

التفاوض، ليس من أجل خيرٍ مشتركٍ مفترض، وإنما دفاعاً ودعماً للمصالح التي يمثلونها. فمن المفترض، أنَّ أطراف التفاوض لا يستطيعون تقرير نتيجة التفاوض بمفردهم (إلا إذا أرادوا أن ينهوها)، وهذا أمر يضعهم في وضعية تعاون. ويظلُّ أنَّه من الممكن دائماً الانسحاب من المفاوضة، لكن تكاليف العزلة، و/أو الحرب ترتفع بمقدار ما تكون حدود البلاد مُحكمة الإقفال، وبمقدار ما تكون قدراتها أكثر تدميراً (وهو وجه آخر من وجوه التقدّم التقني).

هذا الترتيب الدوليّ الجديد، سيعتاد العديد من المعاصرين على توصيفه بوصف «حَيِّز الارتهان الحيويّ المُتبادل»، وفقاً لتعبير نورمان أنجيل⁽¹⁾ Norman Angell في كتابه (الوهم الكبير *The Great Illusion*) الذي لاقى نجاحاً كبيراً يوم صدوره (1910). فالارتهان المُتبادل كان حينها فكرة شديدة الرواج، ولا تزال كذلك إلى اليوم. غير أنَّها فكرةٌ لا يعوزها الغموض

(1) رالف نورمان أنجيل Sir Ralph Norman Angell (1872 - 1967) كان أستاذاً بريطانياً مُعيداً وصحافياً وكاتباً وبرلمانياً (عن حزب العمال). خَدَم في المعهد الملكي للعلاقات الدولية، وكان عُضواً في اللجنة العالمية ضدَّ الحرب والفاشية، وعُضواً في اللجنة التنفيذية لعصبة الأمم (وحصل على جائزة نوبل عام 1933). أشهر كتاباته كان كُرَّاس الوهم البصري الأوروبي (1909)، الذي استحال كتاباً في العام التالي، أعار تسميته للفيلم السينمائي المُعادي للحرب الذي جرى إنتاجه بعد ذلك بسنوات. كانت أطروحة الكتاب الرئيسيّة هي أنَّ اقتصادات البلدان الأوروبية قد قطعت شوطاً في التكامل بحيث إنَّ الحرب بينها لا طائل فيها.

ولا الالتباس. فهي من جهة أولى تتولّى توصيف حالة تقلّص أو انقباض طرأت على العالم، ولكن من دون أن نعرف مفاعيلها السياسية. وهي من الجهة الأخرى توصي باستراتيجيات تستغلّ فرص تبادل جديدة، من أجل احتواء المجابهات العسكرية احتواءً أفضل. فهي معيارية على نحو واضح، وهي في الحين ذاته توصيفية على نحو غير مُلائم. وعلى هذا، فإنّ فكرة الارتهان المُتبادل تظلّ عرضة للنقد. الانتقادات كثيرة، وهي تأتي من جانب أولئك الذين يعتبرون أنّ ضروب المنطق الدولية تظلّ تتحدّد بالقدرات العسكرية للدول.

تبدو الحرب العالمية الأولى وكأنّها تؤكد صوابية رأي هؤلاء، لكنّ الطابع العام للنزاع يشهد كذلك على أنّه طرأ توحيد ما للعالم. التوحيد بعدد المحاربين، وبامتداد العمليات العسكرية ومتضمّناتها، ولكنّه توحيد يتناول كذلك ويتمدّد أيضاً بالمرض (وباء الأنفلونزا الإسبانية)، ثمّ البناء الدولي (معاهدات السلام، إنشاء عصبة الأمم)، وبعد ذلك بعشر سنوات، بأزمة عام 1929 الاقتصادية التي عمّت الدنيا كافة. الارتهان المُتبادل يختلط ويتشوّش، بحيث إنّّه لا يعود من البديهي معرفة أين تبدأ وأين تنتهي علاقة الارتهان المُتبادل أو التبعية المُتبادلة (على الصعيد القطاعي، ومن بابٍ أولى على الصعيد

الإجمالي). وفي المقابل، يبدو جليّاً، أكثر فأكثر، أنّ العالم هو جمعٌ من الأجزاء المترابطة في ما بينها (وهناك مَنْ يتحدث عن «سِستام» أو منظومة). فكرة الارتهان المُتبادل والتبعية المُتبادلة باتت تنتمي إلى مسلّمات الفطرة السليمة والمنطق السليم. وأصبحت لوحة قراءة عادية يُقرأ بها الكلام عمّا لا تستطيع الدّول أن تفعله منفردةً. وهي تفرض نفسها لدى ذكر هذه الأوضاع الجديدة، التي باتت متزايدة التكرّر والتواتر منذ منتصف القرن التاسع عشر، والتي هي أوضاعٌ باتت الدّول مدعوّة فيها إلى التعاون للدفاع عن مصالحها.

تشكل المنظّمات الدوليّة ترجمةً تاريخية لهذه الحالة الواقعية، وفق دينامية صاعدة. فما كان لإنشاء معاهدة فرساي عام 1919 لعصبة الأمم، التي كانت المنظّمة السياسية الدوليّة الأولى، ذات الرسالة الجامعة التي تغطّي المسكونة كلّها، ما كان لتكوينها إذاً أن يكون ممكناً، من دون سيرورة سابقة ومسارٍ سالف دام خمسين سنة على الأقل: ضروب متنامية متزايدة من التعاون القطاعي (الاتّحادات الدوليّة)؛ ومؤتمرات دولية أطلقت مفاوضات سياسية إجمالية (منها مفاوضات الاتّفاق الأوروبي لعام 1899، ومفاوضات لاهاي لعام 1907 حول نزع السلاح والحيلولة

دون الحرب)؛ وشبكات غير حكومية أيدت على نحو نشط فكرة عصبة دولية منظمة قانونياً. وهذا يعني ليس أنّ فكرة «عصبة الأمم» كانت سابقة على اقتراح الرئيس وودرو ويلسون⁽¹⁾ Woodrow Wilson (النقطة الرابعة عشرة من برنامجه الذي قدّمه في 8 كانون الثاني (يناير) 1918 أمام مجلس الشيوخ الأميركي (الكونغرس))، بل يعني أنّ ممارسات التعاون على وجه الخصوص، والوعي الذي اكتسبته الفاعليات من خلال باراديغم التبعية المتبادلة، بعد صدمة الحرب الكبرى، هي التي أتاحَت القبول بهذا التقدّم المؤسسي إلى الأمم، والذي كان مجردّ خيالات وإهمة قبل ذلك ببضع سنوات.

التضامن كممارسة جديدة

مع عصبة الأمم، والمنظمات المشاركة معها أو لها، مثل منظمة العمل الدولية (OIT) والاتحادات الدولية المحفوظة باستقلالها الذاتي، فإنّ المفاوضات الجماعية (أو المتعدّدة

(1) وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1856 - 1924)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (1913 - 1921). طلب من الكونغرس إعلان الحرب على ألمانيا عندما بدأت حرب الغواصات «من أجل العالم الآمن للديموقراطية» Safe for democracy. كان الرئيس ويلسون مشيخياً بالغ التقوى، وكان وراء تأسيس عصبة الأمم، الأمر الذي أكسبه جائزة نوبل (1919). أراد لأُمميته في السياسة أن تكون أخلاقية، وهو ما يُطلق عليه اليوم الويلسونية. وضع مبادئ السلام الأربعة عشر عام 1918، وسافر إلى باريس من أجل عقد معاهدة فرساي (التي أنشأت العصبة المذكورة).

الجوانب كما سيُقال بعد ذلك) ستمدّد وتتمأسس. كانت المفاوضات منعطفاً أساسياً في العلاقات الدولية، وهذا على الرغم ممّا جرى تسجيله من فشلٍ في التفاوض في فترة ما بين الحربين العالميتين.

من جهة أولى، أصبح السلام مع عصبة الأمم، ومع «روحية جنيف»، هدفاً بذاته. لم يظلّ تدبيراً ظرفياً، ولا هدنة بين حربين، وإنّما بات أفقاً ثابتاً لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الأمم. إنّهُ إذا تصوّرُ للسلام لا يُختزل ولا يُختصر بحالة لا-حرب (السلام السلبي). بل إنّهُ يتضمّن، عبر ما يستجدّ من ضروب التعاون القطاعيّة المتعدّدة، ولاسيّما تلك التي ترتبط بمنظمة العمل الدوليّة، فكرة مفادها «أن مثل هذا السلام لا يمكن أن يقوم إلّا على أساس من العدالة الاجتماعية» (معاهدة فرساي 1919، الجزء الثالث عشر، الفقرة 1)؛ وهي طريقة في إعلان أنّ السلام يُبنى كذلك على التقدّم الاقتصادي والاجتماعي الذي يطال الجميع (السلام الإيجابي).

من جهة ثانية، تكتسب المفاوضات الجماعية قيمة بذاتها ولذاتها. وهكذا، فإنّ اللقاءات المُتنظمة، والمؤتمرات الدورية، تأتلف وتشترك مع المفاعيل المُفترضة للاعتراف «البينيّ» أو اعتراف الأطراف بعضها ببعض، ومع التأهيل الاجتماعي (لنخبة

دبلوماسية صغيرة، ينبغي لها أن تزداد تصالحاً وتراضياً مع القطاعات المنظّمة المختلفة من الرأي العام). أصبح التفاوض داخل المنظّمات الدوليّة جزءاً أساسياً من سيرورة أو من مسار بناء السلام؛ واستقر - أي التفاوض - كشكلٍ طبيعي وصورة طبيعية لحلّ النزاعات. أمّا اللّجوء إلى الحرب، فإنّه لم يُحتَوَ، ولا جرت الحيلولة دونه، ولكنّه بات على طريق فقدان الشرعية. والآمال التي خيبتها عصبة الأمم، لن تعكس هذا المنحى.

وأخيراً، فإنّ القانون الدوليّ شهد اندفاعاً وزخماً لم يشهده قبل ذلك. فالمنظّمات الدوليّة لا تني تشجّع تناميّه لتقصيرها عن تأمين احترامه. الدينامية هنا مشاركة في الجوهر. الحقوق والقانون أساس وجود المنظّمات، وهذه بدورها هي أداة تعاون: فهي، في الحين ذاته، وسيلة خلال التفاوض، ومرجع خلال المداولات. «سلميّة عصبة الأمم» القانونية ستكون عرضةً لانتقاداتٍ حادّةٍ شديدة بسبب فشلها، بحيث إنّ المُنتقدين ينسون التأكيد على الدلالة الجذريّة الجدّة للممارسات التي تتمّ في هذا الباب: إدخال المنطق القانوني في ضبط علاقات القوة والبأس والجبروت.

ما ينبغي تذكّره من مرحلة التعاون الدوليّ هذه، التي بدأت في القرن التاسع عشر، هو توقّفها إبان الحرب الكبرى، ثم استئنافها بمراسٍ جديد، قبل أن تتحطّم مجدّداً، وعلى نحوٍ

مؤقت، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانبثاق ممارسات سِلميّة جديدة. غير أنّ هذه الممارسات لا تنتمي إلى مشروع مرسوم مخطّط له، وإنّما إلى تضامناً أمر واقع عديدة، تقوم بين البلدان، تبعاً لتنامي الاتّصالات التي تزداد وثوقاً في ما بينها، يوماً بعد يوم. ويعود الفضل في تشجيع هذه الحركة وتوجيهها، إلى نخبة سياسية ودبلوماسية وجامعية. وقد بيّن جان - ميشيل غيو⁽¹⁾ Jean-Michel Guieu، كيف أنّ «النضاليّة المَنسيّة» (ليون بورجوا)⁽²⁾ Léon Bourgeois، تيودور رويسن⁽³⁾ Théodore Ruysen، جورج سيل⁽⁴⁾ Georges Scelle،

(1) جان - ميشيل غيو Jean - Michel Guieu ، أستاذ محاضر في تاريخ العلاقات الدوليّة المعاصرة والتكامل الأوروبي في جامعة السوربون (باريس)، وسكرتير تحرير مجلة العلاقات الدوليّة الفرنسيّة، ورئيس تحرير مُشارك في مجلة عوالم، تاريخ، حيّز، علاقات. آخر بحوثه المؤرّخ والعلاقات الدوليّة (2012)، تاريخ النزعة السلميّة القانونيّة، سيادة الدولة قيد المسألة (2012)، السيف والعرجون (2008)، والاستشهاد مأخوذاً من هذا الكتاب الأخير.

(2) ليون بورجوا Léon Bourgeois (1851 - 1925) راديكالي، رئيس وزراء فرنسا بين 1895 و1896، دعا، في السياسة الخارجيّة، إلى تعزيز عصبة الأمم، والحفاظ على السلام بالتحكيم والرقابة على التسلّح واللّجوء إلى العقوبات الاقتصاديّة.

(3) تيودور رويسن Théodore Ruysen (1868 - 1967) كان فيلسوفاً ومناضلاً سلميّاً. أسّس جمعية أصدقاء السلم الشبان عام 1887، وتولّى رئاستها بين 1897 و1948. ناضل من أجل عصبة الأمم ومن أجل السلام؛ من كتاباته تطوّر فكرة التعاون الدولي (1936).

(4) جورج سيل Georges Scelle (1878 - 1961) فقيه وأستاذ قانون فرنسي، وداعية سلام على الصعيد القانوني، وأخصائي في القانون الدولي، وعضو لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتّحدة، ومؤلف العديد من الكتابات حول ضرورة الاتّحاد الأوروبي (الفدرالية). أهمّ كتبه أخلاقيات معاهدات السلام (1920)، عصبة الأمم وضرورتها (1924)، محاولة حول الاتّحاد الأوروبي (1931).

ألبير توماس⁽¹⁾ Albert Thomas وكثيرون سواهم) قد أسهموا في الحالة الفرنسية في جعل السلام قضية سياسية عظمى تتجسّد في المنظّمات الدوليّة، وفي مقدّمتها عصبة الأمم. المواجهات العسكرية والحربان العالميتان، لا تمثّل عودةً إلى الوراء. فتوحيد العالم يواصل مسيرته المتعرّجة، في حين يتحوّل التضامن إلى نمط عمل مألوفٍ وشائع في العلاقات الدوليّة. والمسألة هنا ليست مسألة وصيّة من الوصايا الأخلاقية، وليست إيعازاً مناقبياً أو مروءةً أو مسألة تهيوّ معنويّ. فالدول (شأن الفاعلين غير الحكوميين والفاعليات غير الرسمية) تُمارس التضامن لأنّه يسير في وجهة مصالحها المفهومة حقّ فهمها، وهي بهذا تعطيها مغزى آخر تماماً: فالتضامن هنا ليس تضامن - الجبروت، أي ذلك الشكل التقليدي أو الكلاسيكي من التحالفات العسكرية ومن ائتلافات المصالح فحسب، وإنّما هو التضامن - الاعتراف، أي الشكل الجديد من صنع المصالح المشتركة.

(1) ألبير توماس Albert Thomas (1878 - 1932) اشتراكي فرنسي مرموق، كان أوّل وزير تسلّح فرنسي في الجمهورية الفرنسية الثالثة، وكان ذلك إبان الحرب العالمية الأولى (تحديداً عام 1916). اختير عام 1919 مديراً عاماً لمكتب العمل الدولي، وكان وراء تحوّل هذه المنظّمة، التي كانت تتكوّن من بضعة موظّفين، إلى مؤسسة دوليّة من 400 شخص لها مبنائها الخاصّ في جنيف. أصدر المكتب خلال العامّين الأوليّين من تأسيسه 16 اتفاقية و18 توصية دوليّة جرى إقرارها واعتمادها.

كان جورج سيميل⁽¹⁾ Georg Simmel يلاحظ أنّ للأفراد، كما للجماعات، ملكة استمداد قوى جديدة من أشياء تستمدّ طاقتها وقوتها من ذاتها. وهذا هو، إلى حدّ ما، المنعطف الذي انعطف إليه تنامي المصالح القومية في العصر الصناعي لخدمة التعاون الدوليّ.

(1) جورج سيميل Georg Simmel (1868 - 1918) عالم اجتماع ألماني، من المدرسة الكانطية الجديدة. سؤاله لماذا المجتمع؟ هو سؤال مواز لسؤال كانط: لماذا الطبيعة؟ وقد قادته كانيّته إلى علم اجتماع مُعارضٍ للوضعية. له دراسات رائدة في الفردية والتجزؤ. أهمّ كتبه: في التمايز الاجتماعي (1898)، فلسفة النقود (1900)، علم الاجتماع (1908)، المسائل الأساسية في علم الاجتماع (1917)، والاستشهاد مأخوذ من مقالة بعنوان: «كيف تبقى الأشكال والصُّور الاجتماعية وتظلّ؟» تعود إلى عام 1896، نُشرت في السنة السوسيولوجيّة:

تمدد التعاون المتعدد الجوانب

للمشهد الدوليّ أقوامه المعتادون عليه: فلا ينبغي أن تعتري الناظر الدهشة حين يجد فيه نزاعات، بينما لا يكاد يلاحظ ضروب التعاون؛ مع أنّ هذه الأخيرة تشكّل ظاهرات اجتماعية مُدهشة تماماً، لا تني تنقطع لتعود وتتكوّن مجدّداً، مدفوعةً بزخم جديد. وكذلك الحال بالنسبة إلى أصناف التعاون القطاعيّة، كمّا بالنسبة إلى التعاون السياسي عموماً. أحوال التعاون الدوليّ تتواصل وتعمّق، على الرّغم من الانقطاعات، أو ربما بسببها. الوظائفيّون من أمثال ديفيد ميثراني⁽¹⁾ David Mitrany، يرون فيها سبباً إضافياً لملازمة الوقائع، والبحث عن حلول «ناجحة»، بدلاً من التيه في وضع

(1) ديفيد ميثراني David Mitrany (1888 - 1975) روماني المولد، بريطانيّ الجنسية، مؤرّخ ومُنظّر سياسي. عمل على العلاقات الدوليّة وعلى قضايا منطقة الدانوب، ويُعتبَر مبدع نظرية الوظائفية في العلاقات الدوليّة. ولعلّ خير مرجع في هذا الموضوع هو كتابه النظرية الوظائفية في السياسة *The Functionnal Theory in Politics*، الذي صدر عام وفاته. من كتاباته المهمّة أيضاً الكراس الذي أصدره عام 1943 بعنوان *A Working Peace System*، وكذلك كتابه ليبرالية، وكتاب الوظائفية الجديدة (النيو- وظائفية).

مشروعات مُفرطة العمومية. غير أنّ فشل عمليّات التعاون الدوليّ منذ القرن التاسع عشر، لم تقضِ عليه ولم تُنههِ. ولا ريب في أنّ ثمةً جانباً من المسؤولية يتحمّله التعلّم: «وغالباً ما يستمدّ البشر أمثولاتهم وعبرهم من أكثر التجارب مرارة» كما يلاحظ نوربرت إلياس Norbert Elias. وصدمات الحربين العالميّتين وجروحاتهما كانت لها، من وجهة النظر هذه، آثارها ومفاعيلها. وما يفوق ذلك قوّة هو أنّ أشكال التعاون الدوليّ وصُوره المختلفة تظلّ مُضمرة في شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تنفكّ تزداد كثافة وتعاضماً. فهي تتطوّر على نحو فوضويّ، ولكنها لا تني تعاود الانتشار بتدابير وخطط أكثر دقّة ووضوحاً.

ينبغي قراءة تنامي التعاون المتعدّد الأطراف لما بعد الحرب العالمية الثانية من ضمن هذه الاستمرارية. فإ إنشاء منظمات متعدّدة الأطراف، أو من أطراف متعدّدة، إنّما هو امتداد وتعزيز لما كان قائماً قبل الحرب. ومن الصحيح أنّ تصوّر منظرية الأمم المتّحدة ليس التصرّو نفسه الذي أنتج عصبة الأمم، من حيث إنّها تولي حيّزاً للقانون هو أدنى وأقلّ من ذاك الذي توليه لحكم مديرين مكوّن من القوى العظمى (مجلس الأمن) من أجل الحفاظ على السلام. فدروس غرق عصبة الأمم وجدت من اتّعظ بها. غير أنّ الرئيس روزفلت

Roosevelt نفسه (وهو الذي كان وزير بحرية الرئيس ويلسون Wilson المُعاون) لن ينكر هذا الميراث. جملة الأمر أنّه كان يريد عصابة أمم تكون لها «بعض الأنياب».

هذا التّيمّ الشديد والإعجاب المفرط بتعددية الأطراف، إنّما ندين به للولايات المتّحدة التي كانت المحرّك الدافع لهذه الحركة (وكانت هي مَنْ كرّست تسميتها هذه): منهج في تنسيق العمل الدوليّ بين دول عدّة، متساوية في الحقوق، ولكن بعضها يرى لنفسه وضعاً قانونياً متميّزاً (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أو البلدان الأعظم ثروة داخل المؤسّسات المالية الدوليّة مثلاً). ليس هناك حقيقة مثاليّة في هذه الخيارات. غير أنّ فكرة العمل الدوليّ أصبحت في الحقيقة، أكثر فأكثر جماعيّة، بحيث بات ينبغي الاستفادة من ذلك. يبقى أنّ مراوغة التاريخ⁽¹⁾ شاءت أن تحوّل ما كان يُمكن أن يقتصر في ماهيّته على أن يكون وسيلة أو ذريعة لسياسة القوى الأعظم الخارجية، إلى مرحلة جديدة من مراحل التعاون الدوليّ.

استلحاق فاعلين جدد

منذ قيام الاتّحادات الدوليّة الأولى، ودوائر التعاون الدوليّ القطاعيّة والسياسيّة لا تني تتوسّع. فبعد أن كانت

(1) تعبير مُستفاد من الفيلسوف الألماني هيجل.

تقتصر على حفنةٍ من الدّول الأوروبية لا تكاد تتّسع لأكثر من أعضاء نادي «الأمم المتحضّرة» الأرستقراطي، فإنّ ضمّ دول أوروبية وغير أوروبية تسارع مع إنشاء عصبة الأمم التي كانت تضمّ 42 عضواً مؤسّساً. أمّا منظّمة الأمم المتّحدة، فكانت تضمّ 51 دولة عام 1946، ثمّ أكثر من مئة دولة بعد تحرّر الدّول الأفريقية من الاستعمار في ستينيات القرن الماضي، وكانت تضمّ كلّ ما له شكل من الأشكال المُعترف بها للدولة عام 2013، أي 193 عضواً إلى اليوم. وإذا كانت جامعيّة هذه المنظّمة أو مسكونيّتها تقبل النقاش والحجاج (هل شكل الدولة يستغرق كلّ ما هو مجموعات أو طواقم سياسية؟)، إلّا أنّ المنظّمة هي منظّمة عالميّة بلا جدال. والعدد ليس مؤشراً على أدائها وكفاءتها. بل إنّ العدد قد يُذكر بالاختلالات، وكذلك بتغاير الأعضاء، وعدم تناسق علاقاتهم وتناظرها. ثمّ إنّ لا بدّ من قراءة هذا النموّ بصورة موازية لتكاثر دول عدّة منذ عام 1945.

بيد أنّ العدد يشهد على ما تحقّق، وعلى ما لم يسبق لأيّ منظّمة دولية أن حقّقه قبل ذلك: توحيد عالم الدّول حول شرعةٍ أساسيّة. والمسألة هنا ليست مسألة إضفاء صفة المثاليّة على هذا التجمّع. فانقساماته وقصوراته وعجزه هي من الأمور المعروفة. والحقّ أنّه غالباً ما يردّ ذكر المنظّمة للإشارة

إلى ما لم تفلح في القيام به، وليس من أجل ما نجحت في الاضطلاع به. والشكّ أو الارتياب هما أفضل اللّهجات. لكنّ الشكّ في ماذا؟ والارتياب إزاء ماذا؟ هل هو إزاء الفكرة التي كَوَّنَها عن الحكومة العالميّة؟ فهذا الهدف ينتمي إلى المُثُل... أو إلى كابوس الاستبداد، والانتقاد هنا سيّئ في الأساس. إذ لا يمكن مقارنة منظّمة الأمم المتّحدة بسابقتها. وهي تمثّل في هذه المرحلة أكثر المحاولات تقدّماً في التعاون الدوليّ. وهي إذ تترسّمل بالتجارب الماضية، وإذ تُعوّل تكوينها وتركيبتها، فإنّها تعكس الحالة التي تقبل الدّول الأعضاء الإسهام والتّشارك فيها: وهو أكثر بكثير ممّا كان متوفّراً قبل قرنٍ من الزمان بكثير. وهذه بدهيّة ما زلنا نميل إلى تناسيها.

مشهد التعاون الدوليّ أثير على نحوٍ فريد. ففاعليّاته والفاعلون فيه باتوا أكثر عدداً وبما لا يُحصى. والمنظّمات الدوليّة ليست مأهولة بالدّول وحدها كما هو حال منظّمة الأمم المتّحدة؛ ذلك أنّ المنظّمات الدوليّة التي لم تكن تتجاوز الثلاثين في تعدادها في مطلع القرن العشرين، باتت تزيد على 250 اليوم، بينها ستون (60) منظّمة إقليمية. كما أنّه ليس ثمة مجالات نشاط لا تغطّيها أداة تعاون دولي أو أكثر (منظّمات، اتّفاقيات، نُظُم... إلخ) إلّا ما ندر. ثمّ إنّ مجمل

هذا يُذكر بنظام علاقات أو بمنظومة علاقات بين مختلف الفاعلين الذين يملك كلُّ منهم بمفرده قيادتها، في حين تُسهم هي مجتمعةً في تكوين هندستها أو بناء شكلٍ غير يقيني من القيادة والتوجيه. جاءت فكرة «الحاكمية الشاملة» لكي تُعرب عن هذا التطوّر. مرونة الاستخدامات (توصيفيّة و/أو أمرّة) كانت وراء نجاح هذا التعبير وذيوعه. فعالم الحاكميّة هو عالم الضوابط المُبَعَثَرَة والمُتَنافِسة، التي غالباً ما تغلب وتسيطر عليها إيديولوجيّة الفاعليّة الليبراليّة (الحاكمية الرشيدة) التي تُذكر بأنّ للتعاون علاقات قوّة وموازن قوى. لكنّ عالم الحاكميّة هو إلى ذلك عالم التكامل المُتلعثم المُتلجّج.

شهدت «أسرة الأمم المتّحدة» نموّاً مهمّاً. فبخلاف الهيئات الرئيسيّة في منظّمة الأمم المتّحدة، هناك 13 مؤسّسة متخصّصة (بخلاف منظّمة التجارة العالميّة، ومؤسّسات بريتون وودز⁽¹⁾ Bretton Woods: مجموعة البنك الدوليّ، وصندوق

(1) بريتون وودز Bretton Woods، مؤتمر كان يُعرف أيضاً باسم مؤتمر الأمم المتّحدة النقدي والمالي، انعقد من 1 إلى 22 تموز (يوليو) عام 1944 وضمّ 730 مندوباً يمثلون 44 بلداً حليفاً في فندق جبل واشنطن في منطقة بريتون وودز، في ولاية نيوهامشاير الأميركيّة، وذلك بهدف تنظيم النظام النقدي والمالي العالمي وضبطه بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية. وقد جرى توقيع اتفاقية بريتون وودز بعد مصادقة السلطات التشريعيّة عليها، وتمّ بموجبها إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تأمين إعادة البناء وضمان التنمية (بعد نهاية الحرب)، وصندوق النقد الدولي بهدف تأمين استقرار الدفوق الماليّة وأسعار الصرف خدمةً للاستقرار المالي. كما صدرت عن المؤتمر توصيات مختلفة بصدد التعاون الاقتصادي، وتشجيع افتتاح الأسواق.

النقد الدولي)، و12 صندوقاً وبرنامجاً، وست (6) هيئات بحث وإعداد وتكوين، وخمس (5) لجان إقليمية، وعشرون (20) دائرة ومكتباً تتبع الأمانة العامة، وأكثر من عشرين (20) هيئة فرعية ولجنة تقنية. يقوم هذا كله على ميزانية سنوية متواضعة (حوالي مليارين ونصف مليار دولار عام 2013)، ولكنها تتقدم ببطء (هذا فضلاً عن ميزانية عمليات حفظ السلام التي بلغت سبعة مليارات دولار عام 2013). وبالنظر إلى المهمات التي ينبغي القيام بها، فإن عدد العاملين التابعين للأمانة العامة، يبدو قليلاً (43.000 شخص)، ولكنه يفوق عدد الذين عملوا لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم بستين ضعفاً. ويمكن إبداء هذه الملاحظة ذاتها وتكرارها في ما عني كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة (منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، اليونيسكو، منظمة الأرصاد الدولية... إلخ) التي كثيراً ما تمثل امتداداً لتجارب ما قبل الحرب.

تُضاف إلى هذه الشبكة الكثيفة من المنظمات المابين حكومية، منظمات غير حكومية (ONG): فهناك، وفقاً لتعداد غير يقيني، قرابة عشرة آلاف 10.000 منظمة من هذا النمط غير الحكومي، أي من نمط المنظمات التي تعتبر أن لها رسالة دولية. وهذه الظاهرة ليست جديدة، إلا أن مدى اتساعها

هو مدى غير مسبوق. يتبع ذلك نموّ في المنظّمات ما بين الدوليّة، والتجديدات في تقنيات التواصل التي تصل بسهولة أعظم بين الأفراد والجماعات، فضلاً عن مجالات اكتساب المجتمعات الديموقراطية واتباعها والتقيّد بها. وقد شهد اعتراف المنظّمات الدوليّة رسمياً بالمنظّمات غير الحكومية تقدّماً باهراً: فقد كان تعداد المنظّمات غير الحكومية، التي وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتّحدة على إيلائها الوضعية الاستشارية، أو المركز الاستشاري، قرابة أربعين منظّمة في عام 1946، بينما قارب رقمها الأربعة آلاف (4.000) عام 2013 (مع تضاعف العدد ثلاثة أضعاف بين عاميّ 1990 و2000، وتضاعفه ضعفين بين عام 2000 وعام 2010). وقد لحقت هذه الديناميّة بالمنظّمات الدوليّة كافّة التي تُشرك في نشاطاتها، وفق صُور وأنماط مختلفة استشارية في أغلب الأحيان عدداً متزايداً من المنظّمات غير الحكومية. أمّا الدّول، فإنّها غالباً ما تُمانع في ذلك، وأمّا المجتمعات، فإنّها تتنظّم مدعومةً من بيروقراطيات المنظّمات الدوليّة التي تجد في ذلك فرصة لزيادة استقلالية عملها. وقد قامت المؤتمرات العالمية الكبرى التي نظّمتها الأمم المتّحدة، من وجهة النظر هذه، بدورٍ تعبويّ كبير: مؤتمر ستوكهولم ومؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية المُستدامة (1972، 1992، 2012)، مؤتمر كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية (1995)، مؤتمر روما حول

إنشاء محكمة جنايات دولية (1998)، مؤتمر مونتريال حول التغير المناخي (2005)... إلخ. وفي كل مرة كان المنظّمون لهذه المؤتمرات، يُشركون الآلاف المؤلفة من المنظمات غير الحكومية في السجلات والمناقشات، وفقاً لصيغ لا يكون من شأنها أن تُثير حنق الدول المترددة (مثل «منتدى المنظمات غير الحكومية» الذي انعقد بصورة موازية للمؤتمر الدولي). يبقى أنه يظلّ من الصعب قياس قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير، ولكنه تأثير قائم ولا جدال فيه: وذلك من خلال الانفتاحات الموافق عليها، وكذلك بسبب أشكال الضغط (اللوبي) المختلفة وصوره، والتحالفات والاتلافات، والأعمال الاحتجاجية. ولا جدال في أنّ التعاون الدولي أصبح أكثر صخباً لأنه يزداد اتساعاً، كما أنّ «الأطراف المعنية» لا تني تتمدد.

منذ عام 2000، سجّلت المشروعات والمؤسسات دخولاً مرموقاً. فقد راحت المنظمات الدولية «تُغازلها» سعياً وراء تمويل جديد، ولإظهار نفسها بصورة الطرف «المسؤول» البعيد عن الأضرار الاجتماعية والبيئية التي يمكن أن يُعزى إليها، في حين أنّ الفاعليات والتجار اكتشفوا بدورهم أنّ التعاون الدولي يمكن أن يكون مربحاً. وهكذا، فإنهم أسهموا مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنمية نموذج جديد من العمل المتعدد الأطراف: الشراكات العمومية

- الخصوصية (PPP). وقد أصبح بعضهم مرئياً في ميدان الصحة العامة: كشراكة دحر الملاريا⁽¹⁾ (*Roll Back Malaria Partnership, 1998*) التي شاركت منظمة الصحة العالمية فيها مع ما يزيد على مئة شريك جاؤوا من المؤسسات المتعددة الأطراف، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأعمال في البلدان التي انتشرت فيها الملاريا انتشاراً وبائياً، ومعها البلدان المانحة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وهيئات البحث. ثم أنشئ تحالف غافي GAVI (التحالف العالمي للقاح والمناعة⁽²⁾)

(1) شراكة دحر الملاريا (*Roll Back Malaria Partnership, 1998*) أو (RBM)، هي حملة شنتها عام 1998 الدكتور غرو هارليم بروندتلاند Dr Gro Harlem Brundtland تحت قيادة الدكتور ديفيد نابارو Dr David Nabaro. إنها شراكة تضم منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الدولي، وذلك بهدف الردّ على نحو فعال، على مرض الملاريا. وفي عام 2006 أعيد تصميم المشروع ليتمّ التحكم بهذا الوباء على صعيد عالمي. في 25 أيلول (سبتمبر) عُقدت قمة ضمت الفاعلين الرئيسيين في مكافحة الملاريا، وأقرت برنامجاً ضخماً طموحاً لاجتثاث الملاريا كمشكلة عالمية هو *Global Malaria Action (GMAP) Plan*. وفي عام 2014 شنت الشراكة حملتها الثانية (GMAP2) التي يفترض أن تغطي الحقبة الواقعة بين عامي 2016 و2025.

(2) التحالف العالمي للقاح والتحصين *The Global Alliance for Vaccines and Immunisation /2000/* هي شراكة بين القطاعين العام والخاصّ للإنقاذ (GAVI)، جرى إنشاؤها عام 2000 كمنظمة دولية لتلقيح الأطفال في البلدان الأشدّ فقراً. وتضمّ هذه الشراكة تحالفاً يتكوّن من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)، والبنك الدولي، وصناعة اللقاح في البلدان الصناعية والبلدان النامية، ووكالات البحث العلمي والتقني، ومؤسسة بيل وميلاندا غيتس Bill & Melinda Gates Foundation، ومؤسسات خاصة أخرى.

،(The Global Alliance for Vaccines and Immunisation, 2000) الذي جرى تصوّره ليكون نموذجاً ومثالاً. وهناك شراكات أخرى في مجال البيئة والصناعات الاستخراجية أو في مجال الضمانات أو التأمينات الصغرى التي تستدعي كثرة من الفاعلين.

يبقى أنّه ليس من المدهش، بالنظر إلى تنوّع المصالح المتمثّلة، أن تكون نتائج هذه الشراكات غير مجمع عليها (كذلك هو حال كلّ عملٍ جماعي). لهذا فإنّه لا ينبغي إضفاء صفة المثالية على التداول والتشاور بين أطرافٍ يملكون قدراتٍ متفاوتة. ذلك أنّ للعدد منطقة: فكلما كانت الأطراف المشاركة في عملٍ ما عديدة، ضعف وزن المصالح الخاصة ولم يعدّ بوسعها أن تُقرّر منفردة، وزادت كذلك فرص المصالح العامة أو المشتركة وحظوظها في أن تُؤخذ بعين الاعتبار. إنّ ادخال فاعلين متزايدي العدد في دوائر التعاون الدوليّ يمكنه أن يجعل القرار أصعب، ولكنّ ذلك يُعزّز في المقابل البحث عن قاسمٍ مشترك.

توسيع الصلاحيات والاختصاص

سريعاً ما جرى استئناف التعاون القطاعي الذي كان قائماً قبل الحرب العالمية الثانية عبر مؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة. فقد وسّعت هذه الأخيرة بصورة أو بأخرى تفويضها

وانتداباتها أو توكيلها. وهكذا، فإنّها أعطت موضوع صلاحيتها أو اختصاصها الرئيسي (الصحة، العمل، الاتصالات، المناخ... إلخ) بعداً تتزايد عالميته، ويُبرّر التدخلات في المجالات المُلحقة، ولكنّه يُغذي أيضاً عدداً من الانتقادات إزاء تدخل الصلاحيات وتشابكها.

المؤسّسات الماليّة الدوليّة الجديدة، تشهد على طريقتها، على تمديد تفويضات المنظّمات الدوليّة. في عام 1944 عُهِدَت إلى صندوق النقد الدوليّ (FMI) مهمّة واضحة ومُحدّدة: ضمان استقرار النظام النقديّ الدوليّ الجديد، وذلك بتأمين احترام استقرار سعر الصرف. ومع توارى النظام الذي جرت إقامته في بريتون وودز Bretton Woods والانتقال إلى نظام الصرف العائم (1976)، كان لا بدّ من إعادة تحديد هذه المهمّة. ثمّ إنّ أزمة الدين في ثمانينيات القرن العشرين، ستحوّل صندوق النقد الدوليّ إلى دائنٍ يُقرض البلدان السائرة في طريق التوقّف عن الدفع، مع حصوله على حقّ النظر في الاقتصاد الكلّي حقّاً لا حدود له عمليّاً. وأمّا البنك الدوليّ، الذي كانت مهمّته الأولى هي الإسهام في تمويل إعادة بناء الدّول الأوروبيّة، فإنّه سيتضخّم مؤسّسياً (بات الحديث الآن عن مجموعة البنك الدوليّ التي تضمّ خمس مؤسّسات) ويدور حول تمويل مشروعات التنمية في بلدان الجنوب.

يبقى أنّ توسيع تفويضات المنظّمات الدوليّة يُوسّع المجالات التي تُعتبر ذات أهميّة مشتركة. وهذا التوسيع هو في الحين ذاته نتاج الأوضاع (أزمة الدّين بالنسبة إلى صندوق النقد الدوليّ)، وإرادات الدّول (إنشاء منظّمة التجارة العالميّة عام 1995، لتحلّ محلّ الاتفاقية العامّة للتعريفات الجمركيّة والتجارة (Agreement on Tariffs and Trade - اتفاقية الجات GATT)، والتعبئات غير الحكوميّة (حول البيئة)، والمُنافسة البيروقراطية (بين عدد كبير من وكالات الأمم المتّحدة التي تُدلي بصلاحيّاتها في ميدان حقوق الإنسان مثلاً). فقد قدّمت حركة إنهاء الاستعمار في أفريقيا في السّتينيّات من القرن الماضي، دفعة إلى الأمام في ما عني التفويضات، بحيث إنّها سرّعت تمّدها، وأسهمت في إنشاء وكالات جديدة باتّجاه ما سوف يُدعى معونة التنمية. كما كانت دفعة إلى الأمام ساعدت التعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة. وقد بدأت ترسم في موازاة ذلك مجالات تدخّل جديدة: حماية اللاّجئين والمهجّرين، والبيئة، والمساواة بين الجنسين، والهجرات، فضلاً عن العديد من الوجوه الأمنيّة التي ستكون لنا عودةٌ إليها. في عام 2012 أشار أمين عام الأمم المتّحدة إلى أنّ الدّول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة قد عهدت بما يزيد على 9000 تفويض. فإذا أضفنا إلى هذا العديد من مبادرات الفاعليات غير الحكوميّة (مثل هيئات التحكيم، الأواليات

أو الميكانيزمات المالية، عمليّات الضبط والتنظيم الطوعي، الشراكات المتعدّدة الأطراف)، وهو ما يسمّيه ديفيد هيلد⁽¹⁾ David Held «الحاكميّة العابرة للقوميّات»، وكذلك خطوط السلوك التي تملّوها المحافل الما- بين- حكومية الجديدة (مجموعة الدّول الصناعية العظمى الثماني (G8)، ومجموعة الدّول العشرين الأعظم غنّى (G20)... إلخ، في مجالات متزايدة التنوّع، فإنّنا نبتنّ حينذاك إلى أيّ مدى امتدّت علاقات التعاون.

هذا التمدّد في مجالات التعاون الدوليّ له مفعول رئيسي هو تحويل التعاون القِطاعيّ إلى تعاون ما بين قِطاعيّ. لا ينبغي أن تجري قراءة التشابكات والتداخل في الصلاحيات كمجرّد قضيّة منافسات بيروقراطية. فهي تشهد على سيرورة تكامل أو مسار اندماج يجعل من الصعب أكثر فأكثر عزل تدبير يُتخذ في مجالٍ ما، وفصله عن نتائجه التي ستترتّب

(1) ديفيد هيلد David Held، أستاذ السياسات والعلاقات الدوليّة في جامعة دورهام Durham University في إنكلترا، وكان المدير المُشارك لمركز دراسة الحاكميّة العالميّة في كُليّة لندن للعلوم الاقتصادية London School of Economics. وديفيد هيلد مُنظرٌ سياسي بريطاني ينشط في حقل العلوم السياسيّة والعلاقات الدوليّة. ارتبط اسمه بالحدث الليبي عام 2011، إذ كان مستشاراً لسيف الإسلام القذافي، وكان وراء منحه شهادة الدكتوراه من كُليّة لندن للعلوم الاقتصادية عام 2008. أشهر كتبه: الدّول والمجتمعات (1983)، أنماط الديمقراطية (1987)، عالم مُعوّلَم؟ (2000)، نظرية العولمة (2007)، لماذا يفشل التعاون المُعوّلَم عندما نكون في أمسّ الحاجة إليه؟ (2013)... إلخ. أمّا الاستشهاد هنا فهو مأخوذ من كتاب شارك هيلد فيه، هو Handbook of Transnational governance (2011).

عنه في مجالٍ آخر. فقضايا منازعات التعاون الدوليّ تزداد تحوُّلاً إلى قضايا ذات طبيعة شاملة عابرة للقطاعات: هل إنّ الوقود الحيويّ يُعرّض الأمن الغذائي للخطر؟ هل إنّ الطاقة النووية المدنية تتفق مع متطلّبات الصحة العالمية؟ هل ينبغي للتجارة الدوليّة أن تحترم القواعد والمعايير الاجتماعية؟... إلخ. إنّ مفهوم شامل مُعوّلَم للتعاون، بدأ يتكوّن ويتكوّن معه تمثُّلٌ موحدٌ للعالم. التعاون يتعوّلَم على نحوٍ ما. إنّها القواعد والمعايير والقيم، والممارسات أيضاً؛ جمعٌ كامل أو جملةٌ كاملة من الفاعليات والتدابير والأجهزة التي تُسهّم في صُنْعِ عالمٍ واحد.

—

عَوْلَمَة الْأَمْن

الأكثرُونَ رِيبَة لَا يُولُون كَبِير أَهْمِيَة لَهُذِهِ الْاَعْتِبَارَاتِ حَوْلِ
تَنَامِي التَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ وَتَوْسُّعِهِ. وَيَلَاظُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ يُمْكِنُنَا
التَّعَاوُنُ فِي مِيدَانِ النُّقْلِ الْجَوِّيِّ أَوْ الْاِتِّصَالَاتِ، مِنْ دُونِ أَنْ
يُؤَثِّرَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ فِي الْأَمْنِ السِّيَاسِيِّ وَالْعَسْكَرِيِّ: الَّذِي هُوَ
الْأَرْضِيَّةُ الْوَحِيدَةُ الْحَاسِمَةُ الَّتِي تَلْعَبُ الدَّوْلُ فِيهَا وَرَقَةً بِقَائِهَا،
وَالَّتِي لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي صَدْدِهَا شَيْءٌ. التَّعَاوُنُ الْوَحِيدُ السَّحِيقُ
الَّذِي لَا تَرْقَى إِلَى بَدَايَتِهِ ذَاكِرَةً، هُوَ التَّحَالِفَاتُ الْعَسْكَرِيَّةُ. أَمَّا
مَا تَبَقَّى، فَإِنَّهُ يَظَلُّ تَعَاوُنًا عَارِضًا، وَيَتَّبِعُ حُرِّيَّةَ اللِّجُوءِ إِلَى الْقُوَّةِ
عِنْدَمَا تَتَطَلَّبُ الْمَصْلَحَةُ الْقَوْمِيَّةُ ذَلِكَ.

هَذَا الْمَوْقِفُ يُعْطِي صُورَةً سَاخِرَةً مَشْوَهَةً، مُفْرَطَةً فِي
كَارِيكَاتُورِيَّتِهَا، عَنْ تَنَامِي ضُرُوبِ التَّعَاوُنِ الْقِطَاعِيِّ الَّتِي
تَحْدِثُنَا عَنْهَا، وَعَنْ تَمَدُّدِهَا وَتَدَاخُلِهَا وَتَشَابُكِهَا بِخَاصَّةٍ. أَصْبَحَ
الْأَمْنُ مَضَاعَفًا: فَعِنْدَمَا لَا يَتَأَمَّنُ أَمْنُ الْمَوَاطِنِينَ فِي تَنْقَلَاتِهِمْ
أَوْ فِي اِتِّصَالَاتِهِمْ، يَكُونُ أَمْنُ الدَّوْلِ الْمَعْنِيَّةِ بِذَلِكَ هُوَ الْمُعَرَّضُ،

أي يكون على المحكّ. بات التعاون الدوليّ يشكّل شبكة واسعة من التعاونات الجزئية، يتمّ فيها تناول المصالح الوطنية أو القومية، ويُعاد تأليفها وتشكيلها. شبكة يظلّ بالإمكان دائماً، ولاسيّما للأشدّ قوّة وبأساً، التخلّص منها؛ إلّا أنّ تكلفة العزلة توشك أن تزداد ارتفاعاً، بمقدار ما تزداد الشبكة ضيقاً وإحكاماً. لم تعد المصلحة القومية قيمة مضمونة. فهي تثير الحذر وتزيد مخاطر انعدام الأمن للآخرين، وهي، كما يتبيّن، عاجزة عن حلّ المشكلات. غير أنّ هذا لا يعني بطبيعة الحال، أنّ الدفاع القومي والقدرات العسكرية هي أمور نافلة لا يُعتدّ بها. فنفقات التسلّح في العالم هي شاهدٌ يشهد على المقصود: 1750 مليار دولار عام 2012، أي ما يساوي 250 ضعفاً من أضعاف ميزانيّة عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام. غير أنّ الأمن يزداد تحوّلاً لأنّ يُصبح شأنًا جماعياً. وهذا أثرٌ من آثار التعاون الدوليّ وواحدٌ من مفاعيله؛ أو بتعبير أدقّ من مفاعيل ديناميّته ومن آثار منطقته: فهذا المنطق ينزع إلى اعتبار حيّزات التدخّل كتهديدات جديدة (انتشار الأسلحة النوويّة، الإرهاب، الفقر، الاحتباس الحراري... إلخ) التي تتكوّن وتتجلّى كتهديدات مشتركة (أو على الأقلّ كحيّز لمصالح مشتركة).

أمّا اللّجوء إلى القوّة، فقد تراجع. فالحروب بين القوى العظمى توارّت منذ عام 1945. والحروب في ما بين الدّول أصبحت محدودة وأقلّ عدداً (وهو منحى تعزّز منذ نهاية

الحرب الباردة، أي منذ عام 1989؛ لم تُسَجَّل في عام 2013 أيّ حرب ما بين دولتين). فالحروب التي تنشب بين الدول التي كانت تشكّل النزاعات المسلّحة كلّها تقريباً في مطلع القرن الحادي والعشرين، تناقصت هي الأخرى، حتّى ولو كان منحى الانخفاض أقلّ مشهدية، أو أدنى درامية، ممّا كان عليه. غير أنّ حساب عدد الحروب مع المخاطرة في الخلط بين نزاعات مسلّحة متفاوتة الحدّة، وأحياناً متداخلة، ليس المنهج الأفضل للبرهنة على تراجع اللّجوء إلى القوّة وانحساره. فقد دخلنا في الكون الملتبس المتقلّب لتدابير العنف الحربيّ في العالم.

وبالغاً ما بلغ من دقّة هذا الضرب من البحوث وحساسيّته، إلّا أنّه لمن المدهش ألاّ تحظى هذه المسألة الأساسيّة من مسائل العلاقات الدوليّة بمزيد من الاعتراف الأكاديمي والإعلامي بها. فأعمال بَحّاثَةِ السّلام⁽¹⁾ Peace researchers، وهُم من أصل إسكندنافي وأميركي شمالي أساساً، هي أقلّ ذكراً وأدنى تعرّضاً لأن يُقتَبَس منها ويُستشهد بها، من المراجع التي لا يُحصى

(1) أشهر مؤسسات البحث السلمي هو معهد أوسلو للبحث السلمي Institut for fredsforskning. لكنّ اسمه الشائع (PRIO) هو اختزال لاسمه بالإنكليزية Peace Research Institute Oslo. وقد أُسّس عام 1959 على يد عدد من الباحثين النرويجيّين، يتصدّروهم ويقودهم يوهان غالتونغ Johan Galtung. ويصدر المعهد مجلّة البحث السلمي Journal of Peace Research، وهو يتلقّى تمويله من وزارتيّ الخارجية والدفاع النرويجيّتين ومن المصادر المختلفة، كالبنك الدوليّ، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الخاصّة. وقد كان معهد أوسلو وراء تأسيس كلّية البحث في السلم والنزاعات، وخلف الوقف أو الهبة من أجل أبحاث السّلام (Peace Research Endowment). وهو يُصدر مجلّة البحث السلمي، وهي مجلّة كندية تُعنى بدراسة السّلم والنزاعات.

عديدها في «نظريات العلاقات الدوليّة»، أو العديد من التحليلات الجيوبوليتيكيّة. فالبحث حول السلام يعمل ضمن دائرة مغلقة، بباحثيه ومجلّاته ومعاهده وبنوك معلوماته. والجامعيّون الذين لا ينتمون إلى هذا الوسط لا يهتمّون به مطلقاً (كما لو أنّ تدبير العنف الحربيّ كان أمراً لا يعني إلّا الأخصائيّين...). إذ يبدو الصحفيّون وكأنّهم لا يعرفونهم. وفي فرنسا لا يزال البحث حول السلام مسألة سرّية مكتومة: إذ ليس هناك أيّ دراسة كمّية ذات دلالة، ولا مركز بحث يمتلك بعض الشهرة الدوليّة.

ومن الصحيح أنّ المقارنات على المدى الطويل تبدو أقلّ دقّة من أن تكون ذات دلالة. وفي المقابل، فإنّ الاخصائيّين يعرضون، في ما عني الحقبة التي بدأت عام 1945، خلاصات أكثر موثوقيّة. في خاتمة امتحانٍ دقيقٍ يسترجع المعطيات التي تقدّمها معاهد البحث المشهورة برصانة إحصاءاتها (دائرة البحث حول السّلام والنزاعات في جامعة أوبسالا UCDP السويدية، ومعهد أوسلو للبحث السلمي PRIO بخاصّة) يُفضّل يشوع غولدشتاين⁽¹⁾ Joshua Goldstein التوقّف عند

(1) يشوع غولدشتاين Joshua Goldstein، تخرّج من معهد ماساتشوستس الشهير للتكنولوجيا عام 1986. أصبح أستاذ علم العلاقات الدوليّة في جامعة أمهيرست Amherst الأميركية في ولاية ماساتشوستس، وجامعة ميريلاند عام 2006، وجامعة ييل Yale عام 2008. يُعتبر أحد المرجعيّات المُعتبرة في العلاقات الدوليّة. أشهر كتبه: الحرب والجنس (2001)، الازدهار والحرب في العصر الحديث (1997)، الحروب الداخليّة (2015)، فضلاً عن كتابه الأشهر: *Winning the war on war: the decline of armed conflict worldwide*، 2011 (كسب الحرب على الحرب). والاستشهاد مستمدّ منه، كما هو مبين أعلاه. والكتاب يزعم أنّ الحروب باتت، خلافاً للمعتقد الشائع، أكثر ندرة وأقلّ خطورة.

العدد السنوي للضحايا المباشرين للنزاعات المسلحة (داخل الدول وفي ما بينها)، ويعتبره المؤشر الأكثر دلالة على انخفاض منسوب العنف الحربي في العالم (الضحايا غير المباشرين هم أعسر على الحساب، ويتبعون على العموم الوجهة ذاتها). وهكذا، فإنّ الأرقام تتدنى بصورة غير مُنظمة، وتهبط من 417.000 ميّت سنوياً بين عامي 1946 و1949 إلى 215.000 ميّت بين عامي 1979 و1989، لينخفض بعد ذلك بصورة منتظمة ويصل إلى 53.000 إبّان عامي 2000 و2008. وفي موازاة هذا التراجع، تضاعف سكان العالم ثلاثة أضعاف.

إذا كانت أسباب هذه النزعة إلى الانخفاض متعددة (عولمة المبادلات، نهاية الحرب الباردة، تمدد الديمقراطية، تنامي القانون الدولي)، إلّا أنّه لا بدّ من الإقرار بأنّ عدداً من هذه الأسباب يرتبط بنشاطات تنتمي إلى التعاون الدولي (منظمة التجارة والمبادلات، الحفاظ على السّلم، ترويج حقوق الإنسان، «خضوع العلاقات الدوليّة للقانون»). وبهذا المعنى فإنّ التعاون الدوليّ ليس أثراً من آثار تراخي التوتّرات السياسية - العسكرية، وإنّما هو سبب مباشر لتحويل العلاقات الدوليّة إلى علاقات سلميّة. أمّا على الصعيد الإقليمي، فإنّ تاريخ البناء الأوروبي يُقدّم صورة باهرة عن ذلك. وأمّا على الصعيد العالمي، فإنّ الأمر فيه يحتاج إلى التروّي، ذلك أنّ الحرب الأهليّة في سوريا المُندلعة منذ عام 2011، تذكّرنا،

هي وحدها، بأنّ المنحى نحو انخفاض العدد السنوي لضحايا النزاعات المسلّحة ليس أمراً ثابتاً لا عودة عنه. لكنّ تظلّ ثمة صلة وثيقة بين هذا التطوّر والتعاون الدوليّ. فكلّما كانت نشاطات التعاون الدوليّ عديدة، ومتنوّعة، وكثيفة، تقلّصت فرص النزاعات المسلّحة. التعاون يخدم الأمن؛ بما في ذلك الأمن «التقليدي» بين الدّول، لأنّه يُعطيه بُعداً جماعياً.

ثورة مفهوميّة

منذ تفتّت الإمبراطورية الكارولنجيّة⁽¹⁾، وصولاً إلى القرن التاسع عشر، كان تاريخ أوروبا عبارة عن تداخل صراعات بين القوى العظمى فيها، فضلاً عن التشابك في ما بينها. إمبراطوريّات، ممالك، إمارات، مدن - دول، دول - أمم قيد البناء، كانت كلّها تخوض صراعات لا تنتهي من أجل اكتساب أراضٍ وثروات جديدة. ليس لطمع بعضهم وشرارته من حدودٍ إلّا قدرة بعض الآخر وجبروته. والمعاهدات ليست سوى هدنات مؤقتة بين واقعيتين حريّتين. فرضت الدّول، عند منعطف القرن السادس عشر والقرن السابع عشر، نفسها كالفاعل

(1) الإمبراطوريّة الكارولنجيّة، التي تعتبرها ماري - سيلين إيزايا Marie-Céline Isaia النموذج السابق لأوروبا، أسّسها Pépin le Bref، وقام البابا ليون الثالث بتتويج ابنه شارلمان إمبراطوراً عليها عام 800. غير أنّ اقتسام الإمبراطورية بين أحفاده، سيؤدي إلى ولادة المملكة الفرنسيّة في الغرب والإمبراطورية الرومانيّة المقدّسة في الشرق. وكان شارلمان هو من أدخل الإقطاعيّة إلى أوروبا عبر نظام الولاء، وإبقاء الأرض «أميريّة» فلا تكون للإقطاعي إلّا لمدى حياته، لتعود لمالكها الحقيقي (الإمبراطور) بعد وفاته. ويُعتبر الإمبراطور شارل الأصغر ذروة هذه الإمبراطورية ونهايتها (عام 877).

الغالب أو الفاعليات المسيطرة. لم تكن مواجهاتها تتقيّد بقواعد صريحة. بعض الاعتدال، الذي كان يظهر أحياناً، يعود إلى الصلات السلالية في أوروبا المسيحية (على الأقل إلى حين ظهور الإصلاح البروتستانتي). لكنّ ذلك لم يحلّ دون نشوب حروب فظة قاسية ومدمّرة على نحو خاص. كان هذا حال حرب الثلاثين سنة (1618 - 1648) التي يُعتبر أنّها استنزفت أوروبا الوسطى وحصدت 60% من سكّانها. ومعاهدة وستفاليا، التي أنهت هذا النزاع، حدّدت، طلباً منها للسلام، شروط نظام جديد، يكون مؤسّساً على تعدّد الدّول وكثرتها. وهذه الإحالة إلى الكثرة كانت تحوي بذرة ما سوف تمارسه القوى العظمى بعد ذلك بخمسين وستين سنة؛ فمعاهدات أوترخت (1713) تشير بوضوح إلى قاعدة «توازن القوى» أو بعبارة أخرى، إلى أنّ النظام، أو ما يمثله ويقوم مقامه، هو نتاج المنافسة المفهومة حقّ فهمها، في ما بين القوى العظمى.

على أنّ أوّل انعطاف أو تبدّل في هذا الوضع جاء بعد الحروب الثوريّة والنابليونيّة. وقد لعب التفاهم الأوروبي، الذي جاء امتداداً لمؤتمر فيينا (1814 - 1815) دوراً رياديّاً في وضع معالم يُستهدى بها للتدخل تدخلاً مُشتركاً، أو مُجمِعاً عليه، بين القوى العظمى (إنكلترا، إمبراطورية النمسا والمجر، روسيا، فرنسا) من أجل إقامة «نظام دولي» (هو أوروبي

أساساً). غير أنّ التفاهم الأوروبي لم يتخلّ، وهو يواصل سياسة التعويضات المُتبادلة بين القوى العظمى، عن مبدأ التوازن واعتباره أساس السلام والأمن. وهو بهذا المعنى إبداع دبلوماسي فريد، وعمل من فعل النظام القديم الذي احتفظ ببعض السمات من نظام القرون المنصرمة.

مدّدت عصبة الأمم، التي قامت بعد الحرب العالمية الأولى، الحركة التي بدأها التفاهم الأوروبي، وسجّلت بذلك مرحلةً مهمّة. فقد أصبح السلام والأمن مذ ذاك («السلام والأمن» في لغة ميثاق عصبة الأمم) الهدف الرئيسي للمنظمة الدوليّة. وهي لا تدين الحرب فحسب، بل إنّها لا تدع الأمن ولا تتركه إلى تصاريّف التوازن بين القوى العظمى وتحالفاتها وتقلّباتها. بل على العكس، فهو يستند إلى اختلال موازين القوى لصالح الأعضاء في عصبة الأمم ضدّ الاعتداءات المُحتملة. الانقلاب كامل هنا: تنافس القوى العظمى، والأمن «بالشورى» (والذي سيُطلق عليه لاحقاً اسم أمن «جماعي») يحلّ محلّ «جامعيّة القوى» (وودرو ويلسون Woodrow Wilson). والاقتراح جديد بجِدّة جذريّة، بالنظر إلى تجسّده في منظمة دوليّة. وهو يستند إلى فكرة أكثر قِدماً، أثيرة لدى العديد من المشروعات السلمويّة التي ترى أنّ السلام خيرٌ جامعٌ ورزقٌ مشترك، وأنّ «كلّ حربٍ أو تهديدٍ بالحرب، يطلّ عضواً من أعضاء العصبة، مباشرةً أو بصورةٍ غير مباشرة، هو

أَمْرٌ يَعْنِي الْعَصْبَةُ كُلُّهَا» (المادة 1.11 من ميثاق عصبة الأمم). والحقّ أنّ عجز العصبة عن احتواء تصاعد الأخطار في ما بين الحربين ووقفه، لن يضع هذا الفهم للأمن موضع إعادة نظر.

أمّا منظّمة الأمم المتّحدة، فإنّها ستسعى، بتجهيز مختلف، إلى تعزيز هذا المفهوم وتدعيمه. فالأمن الجماعي هو في قلب مشروع المنظّمة العالميّة. وهو يستند أساساً إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتّحدة، الاتحاد السوفياتي / روسيا، الصين، المملكة المتّحدة، فرنسا). تعود المسؤولية الرئيسيّة في «الحفاظ على السلم والأمن الدوليين» إلى مجلس الأمن. وهو، حين يلاحظ وجود «تهديد ضدّ السلام» أو «خرقٍ للسلام» أو «عملٍ عدائيٍّ» (الفصل السابع من شرعة الأمم المتّحدة)، يستطيع اللّجوء إلى العقوبات الاقتصادية والعسكرية (بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين). وقرارات المجلس مُلزِمة لأعضاء منظّمة الأمم المتّحدة كافّة. وهناك لجنة أركان عامّة تُساعد مجلس الأمن والدّول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة، ويُفترض بها أن تضع تحت تصرف المنظّمة وحدات عسكرية وطنية وقوّات جيّوية في حال القيام بعمل دولي قسري.

المعروف أنّ الأمور لم تجر كما كان متوقّعاً. فلم يحدث أن امتلك مجلس الأمن قوّات مسلّحة خاصّة به، لا قبل الحرب الباردة ولا بعدها. وهو «يرخّص»، أو «يأذن» من أجل

الأمن الجماعي، لبعض الفاعليات (ائتلاف دول، منظمات إقليمية، عمليات حفظ السلام)، باللجوء إلى القوة لحلّ الخلافات، التي يكون هو قد اعتبرها مسبقاً تهديداً للسلام أو خرقاً له أو عملاً عدائياً. وهذه الممارسة التي كانت استثنائية قبل عام 1990، تنامت بعد نهاية الحرب الباردة. ويبقى أنّها تظلّ، أي الممارسة المذكورة، عرضية مفرطة الاحتمالية، بالنظر إلى أنّها ترتبط بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومرتهنة لمصالحها، الأمر الذي يجعلها أبعد من أن تكون مذهباً للأمن الجماعي. يبقى أنّ هذا التقييم المخيب للآمال لم يمنع تمدّد ما يمكن اعتباره أو النظر إليه كتهديدات مشتركة.

كانت هذه، بادئ ذي بدء، هي التهديدات النووية. فقد دفعت هذه التهديدات الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي إلى تبني تدابير أمنية وُصفت بـ«التعاونية» أو المشتركة: إقامة خطّ اتصالٍ مباشر، اتفاقيات الرقابة على التسلّح Arms Control، تدابير الثقة المتبادلة أو خلق الوثوق المتبادل. لكنّ الحرب الباردة لم تسمح بالمضيّ إلى أبعد من هذا. ثمّ إنّ الفكرة التي مفادها أنّ التهديد العسكري لا يستنفد مسألة الأمن ولا يستغرقها، هي فكرة ستواصل تقدّمها اعتباراً من سنة 1970 إلى 1980. وستكون تأثيراتها كثيرة متعدّدة: الانفراج بين الشرق والغرب، تسارع العولمة، الدور النشط لبعض وكالات الأمم المتحدة،

تأثير التقارير الصادرة عن بعض اللجان الدولية (لجنة براندت⁽¹⁾ Brandt، لجنة بالمه⁽²⁾ Palme، لجنة بروندتلاند⁽³⁾ Brundtland). ومنظمة الأمم المتحدة هي في القلب من هذا التصور الجديد للأمن الإجمالي الشامل أو المُعَوَّلَم: الاقتصادي، الاجتماعي،

(1) تقرير ويللي براندت Willy Brandt (1980) المستشار الألماني الغربي السابق، هو تقرير دولي يتناول مشكلات التنمية، ويُقدِّم فهماً للفروقات الشاسعة في التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب: (1) لوجود هوة في مستويات المعيشة بين الطرفين، (2) لأنَّ الشمال يصدِّر منتجات مصنَّعة، في حين أنَّ فقر الجنوب يعود إلى أنَّ بلدانه تُصدِّر سلعاً بسيطة، (3) ما يقتضي نقل موارد مهمة من أحد الطرفين إلى الآخر. وكانت لجنة براندت تتوخى استحداث نمط جديد من الأمن يجمع عند المواجهة بين الأخطار الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

(2) تقرير لجنة بالمه التي كانت مؤلفة من 17 عضواً بينهم أربعة رؤساء حكومات سابقين وقيد العمل، وخمسة وزراء خارجية سابقين وحاليين، برئاسة أولوف بالمه Olof Palme، وهو رئيس اشتراكي سابق للحكومة السويدية حول الأمن ونزع السلاح. وقد نشرت اللّجنة تقريرها المُعَنُون بـ «الأمن المشترك، برنامج لنزع السلاح عام (1982)، ويتناول موضوع الأمن الدولي والحرب والنزاعات والاعتداءات والمنافسات العسكرية، ويشتمل على عدد كبير جداً من التوصيات (ولاسيّما في فصله السادس)، بينها 20 بنداً تتعلق بالتدابير التي يجب أن تتخذ لخفض التسلّح في السنتين التاليتين، و16 توصية للمدى المتوسط تتعلق بخفض القوات الاستراتيجية الهجومية، وتوصيات في شأن تصحيح الاتفاقية الثانية للحدّ من الأسلحة النووية (سالت 2 / SALT II)، والحفاظ على الاتفاقية المتعلقة بخفض الأسلحة الصاروخية. لكن سرعان ما لَفَّ النسيان التوصيات كافة، ولم يعد يتذكَّر المتذكِّرون منها سوى التوصية بخلق منطقة في وسط أوروبا، تمتدّ بين حلف الأطلسي وحلف وارسو، تُسحب منها الأسلحة النووية.

(3) عُرفت لجنة بروندتلاند Brundtland Commission بادئاً باللّجنة العالمية للبيئة والتنمية (World Commission on Environment & Development (WCED)، وكانت تهدف، مبدئياً، إلى توحيد البلدان في مواصلة النموّ المستدام معاً. وقد تولّى الأمين العام للأمم المتحدة يومها، بيريز دو ثويلار Pérez de Cuéllar، تعيين غرو هارليم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland، رئيس وزراء النرويج السابق، لخبرته في مسائل الصحة العامة والتنمية، رئيساً لها في تشرين الأول (أكتوبر) 1983. كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد لاحظت وجود تردّد في البيئة البشرية والموارد البشرية. وقد انحلت اللّجنة عام 1987 بعد أن قدّمت تقريرها «مستقبلنا المشترك» المعروف بتقرير بروندتلاند الذي فاز بجائزة جامعة لوزيفيل الأميركية. ويُعتَبَر التقرير وثيقة في ميدان تعريف التنمية.

البيئي، وليس العسكري والمابين دولتي حصرأ. في عام 1944 عرّض برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فكرة «الأمن البشري» أو «الأمن الإنساني» وموضوعاً «ترابط التهديدات» التي أصبحت منذ ذلك الحين إحالة ثابتة ومرجعاً منتظماً في تقارير الأمين العام، وصولاً إلى يومنا هذا.

وقد يسعنا ألا نرى في هذا إلا بعض المقاصد الخيرة. لكن قرارات مجلس الأمن، التي هي أكثر دلالة من جهة السياسة، تتبنى مقاربة أكثر شمولاً وأوفى عالمية للأمن. فهذا هو الحال مثلاً عندما يقرّ المجلس (وقد فعل ذلك مراراً عدّة منذ تسعينيات القرن الماضي) أنّ النزاعات الداخلية للدول يمكن أن تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين (البوسنة، الصومال، رواندا، ألبانيا، هايتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، شاطئ العاج، السودان، ليبيا). مذ ذاك تُصبح التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وحماية الأهالي المدنيين، والإدارة الحسنة أو التسيير الصالح للموارد الطبيعية، ومهمّات أخرى كثيرة سواها، مسائل تنتمي إلى الأمن القومي كما تنتمي إلى الأمن الدولي في الوقت عينه. وهكذا، فإنّ أبعاد الأمن، الداخلية والخارجية، تُصبح متضامنة في ما بينها. وقد التزم مجلس الأمن السير في هذا السبيل، وبات من الصعب عليه أن يعود القهقري إلى الوراء.

تعيين التهديد المشترك، والاتفاق والتضافر في التصميم بالردّ عليه (أي على التهديد)، يظّان بمثابة نقطة ضعف

الأمن الجماعي. وقد تبدو النتائج التي كانت متوخّاة، متواضعة تماماً، لكن لا بدّ إذ ذاك من التساؤل: متواضعة بالنسبة إلى ماذا؟ مَنْ ذا الذي يعلم إلى ماذا كانت ستدهور بعض النزاعات وتُفْضي لولا تدخّل المنظّمات الدوليّة بعامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص؟ وهل يمكن تصوّر العالم محروماً من هذه الأدوات؟ إن كان ذلك كذلك، فإنّه ينبغي حينذاك اختراعها. مبدأ الأمن الجماعي ليس محكوماً بالزوال مطلقاً. بل بالعكس. وإذا كانت التهديدات (السياسية والاقتصادية والإنسانية والبيئية) تُعتَبَر من المصلحة المشتركة، فإنّه يكون ثمة احتمال كبير في أن تحظى بمستقبلٍ مشرق.

الحفاظ على السلام اليوم

الاختفاء شبه الكامل للحروب التي تنشب بين الدّول هو ظاهرة هشة وسريعة العطب، ولكنها بالغة الأهميّة. فثمة تهديدات عديدة لا تزال تلوح في الأفق، لكنّ هذا الأفق لم يكن موضوع تفاوض بمقدار ما هو اليوم. أصبح التفاوض الدوليّ هو القاعدة، وأصبحت الحرب هي الاستثناء. وفي المقابل، فإنّ الحال ليست كذلك داخل الدّول. وقد بات حلّ صور الحروب الداخلية وأشكالها المختلفة (أو الحروب الأهلية) يشكّل في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين تحدّياً جديداً، ومهمازاً جديداً للتعاون الدوليّ.

ذلك أنّ هذه الحروب، بادئاً، توشك أن تُفضي إلى حريق داخل الدّول (وربما إلى نارٍ إقليمية مشتعلة، كما هو الحال مع الحرب في جمهورية أفريقيا الوسطى). ومجلس الأمن (ومصالح الدّول الخمس الدائمة العضوية) لا يستطيع ألا أن يولي انتباهه لها، حتّى ولو كان ذلك للامتناع عن التقرير، أو لتسجيل عدم موافقته. وفي هذا العالم الذي يزداد تفاعلاً، يزداد سلام الخارج ارتباطاً بسلام الداخل ويتعاظم ارتهانه له. وهذا هو معنى بعض قرارات مجلس الأمن، التي سبقت الإشارة إليها، والتي جعلت من النزاعات الداخلية تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

بعد هذا، لا بدّ من القول إنّ العنف في الحروب الداخلية، يصدّم القواعد والمعايير الإنسانية أو الانسانية التي أحكمت سطوتها على الدّول وعلى الرأي العام لديها، الذي زاد تحسّسه لمآسي العنف والحروب بفضل زيادة الاتّصالات العالمية. وبقيناً أنّه ليس ثمة «حقّ في التدخّل» بالإطلاق، كما أنّ ثمة عدداً كبيراً من البلدان التي ترفض الترخيص بالتدخّل الخارجي، لحماية أهالي دولة تُعتبر عاجزة عن توفير هذه الحماية («مسؤولية الحماية» الشهيرة التي أثارها مجلس الأمن لتبرير التدخّل في ليبيا عام 2011، والتي جرى الاحتجاج بشدّة لاحقاً على توسّع الحلفاء الغربيين في تأويلها). غير أنّ الأمور لم تظلّ راكدة، بل تحرّكت قليلاً. فتطلب احترام حقوق

الإنسان أصبح أكثر ردةً ممّا كان عليه. وعمليات السلام التي تتولّاها الأمم المتحدة باتت من الكثرة بحيث قاربت الابتدال.

يبقى أنّه يمكن أن تبدو الأجوبة الدوليّة عن الحروب داخل الدّول، وهي دول تقع بين بلدان الجنوب، وتُصنّف بين أعظمها فقراً، أجوبةً غير كافية، إلّا أنّها لا تُبني تكيف وتزداد اتّساعاً وشمولاً. وهذا هو حال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (OMP)، التي ابتدأتها عام 1948، ثمّ، وبخاصّة عام 1956، لإقامة منطقة عازلة بين مصر وإسرائيل بعد حرب السويس، وشهدت تنامياً واضحاً بعد نهاية الحرب الباردة (68 عملية، بينها 55 عملية جرت منذ عام 1988، وشارك فيها ما يقرب من 120 بلداً). ولا زال التفويض بالقيام بهذه العمليات يتوسّع لكي تكون الإجابة عن الأوضاع الخاصّة بالحروب الأهلية إجابةً أفضل: «الحفاظ» على السّلم (الفصل بين المُتَحاربين)، وكذلك «إعادة الأمور» إلى ما كانت عليه (المساعدة في معاودة البناء)، وأحياناً، «فرض» ذلك بالترخيص باللّجوء إلى القوّة من أجل «الحفاظ على سلام صلبٍ متين». ولكنّ السائد تذكّره هو الفشل بخاصّة: العجز عن حماية المدنيين، كما في سربرينيكّا Srebrenica عام 1995، أو في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى اليوم. غير أنّ استخلاص الدروس يتواصل بانتظام. والتفويضات تنحو منحى أن تصبح أكثر دقّة ووضوحاً، فيما يصير اللوجستيك أكثر حرفيّة، وأكثر مهنيّة، وتصير هرميّة

القيادة أفضل تنظيمًا. ثم، إنّ «الحفاظ على السلام»، على وجه التحديد، استحال إلى تواصلٍ في التدخّلات لا انقطاع فيه، يبدأ بالوقاية (مهمّات المساعي الحميدة، الوساطات... إلخ) إلى التدعيم والتعزيز (برامج إعادة الإعمار المختلفة لما بعد النزاعات) مروراً بالأشكال المتنوّعة من تدابير الفصل بين القوّات. أصبحت عمليات الأمم المتّحدة متعدّدة الأبعاد على صورة الحروب التي تنشب داخل الدّول، والتي تتعدّد أسبابها، شأن المفهوم المُعوّل للسلام، والذي لم يعد يفصل التهذئة أو إخماد الفتنة (السلام السلبي) عن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (السلام الإيجابي).

منذ نهاية الحرب الباردة، ونحن نشهد تنامياً باهراً في النشاطيّة الدوليّة نشاطيّة الأمم المتّحدة، والمنظمات الدوليّة، ومنظّمات العالم غير الحكومي باتّجاه الحفاظ على السلام وبناءه وتدعيمه. الوقاية (تقليص الفقر، معونة التنمية)، الحالات الطارئة (المعونة الصحيّة، المعونة الغذائيّة، حماية المهجّرين واللّاجئين)، الرّدع (العقوبات المتعدّدة الجوانب، العدالة الجنائيّة الدوليّة)، التدعيم (نزع السلاح، تسريح المقاتلين، إعادة الدّمج، إعادة البناء): كلّ أنماط التدخّل تنامي وتتقاطع، مُعبّئة عدداً متزايداً من الفاعلين والفاعليّات. وأمّا الرأى العامّ، فإنّه قليلاً ما يهتمّ على وجه العموم بهذه المبادرات وبمفاعيلها المُتراكمة. غير أنّ من الصحيح أنّ العلاقات الإحصائية المُتبادلة، أو الارتباطات

الإحصائية المُتبادلة بين هذه المعونة وتقليص النزاعات، هي علاقات مزروعة بالمزلق والكمائن، وحتى إن أحسن النوايا وأفضلها لا تعدم أن تكون لها مفاعيل منحرفة شاذة. غير أن غالبية الأخصائيين يتفقون على اعتبار أن مبادرات السلام الدولية تشكّل عنصراً مركزياً في تفسير نجاح العديد ممّا تمّ التوصل إليه من حلّ للعديد من النزاعات داخل الدّول (تقرير الأمن الإنساني لعام 2010⁽¹⁾ Human Security Report 2010). ومن الخير أن يكون ثمة اهتمام بأسباب السلام وليس بأسباب الحروب وحدها.

(1) تقرير الأمن الإنساني لعام 2010 (Human Security Report 2010): أسباب السلام وتقلص تكاليف الحرب (2010/2009)، صادر عن جامعة سايمون فريزر في كندا. مدير المشروع هو البروفيسور أندرو ماك Andrew Mack، الذي عمل في الماضي كمستشار للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنّان. يشير التقرير إلى أن عدد النزاعات الدولية المُمّية قد انخفض على نحو مرموق خلال السنوات المنصرمة وفقاً لدراسة مستقلة صادرة عن المنظمة الأممية. كما أن نزاعات المدى الطويل وتوجّهاته تشير إلى انخفاض احتمالات الحروب الدولية والأهلية. وما زال تعداد النزاعات وقوّتها يتراجع ويتدنّى منذ الخمسينيات من القرن العشرين. وعلى الرّغم من الزيادة التي تمّ تسجيلها في النزاعات المسلّحة في الفترة الواقعة بين 2003 و2008، إلا أن هذه الزيادة جاءت واقعاً من النزاعات الصغيرة المتدنية الأهمية. فالحروب المهمة هي تلك التي تتسبّب في موت ألف (1000) ضحية وأكثر. والدول اليوم لا تذهب إلى الحرب إلا دفاعاً عن النفس وبموافقة مجلس الأمن. لكنّ هناك خمسة نزاعات مُمّية، والجديد فيها هو أن أربعاً منها (العراق، باكستان، أفغانستان، الصومال) تتعلّق بالصراع ضدّ الراديكالية الإسلامية. وعلى هذا، فإنّ الحروب الأهلية تدنّت منذ عام 2003. وأحد أهمّ أسباب ذلك هو زيادة مداخل البلدان النامية في الأربعين سنة المنصرمة، ممّا أعطى الحكومات القدرة على مقاتلة المتمردين. أمّا الحروب بالوكالة، التي كانت كثيرة في حقبة الحرب الباردة، فإنّها توارت بالكامل. والجديد حقاً في رأي التقرير، هو تنامي الشعور بالمسؤولية على الصعيد العالمي، الأمر الذي تترجم في زيادة قوّات حفظ السلام الأممية، وزيادة تعداد البلدان المُشاركة فيها.

التعاون الدولي ليس السلام ولا هو التعايش. فهو، في الوقت عينه، أقلّ من السلام وأكثر من التعايش. ويبدو كأنّه سيرورة بطيئة ومسارّ متوانٍ نحو توحيد العالم وسلامه. مسارّ ذو تاريخ حديث، هُشِّمته حربان عالميتان، ثم أعادتَا إطلاق عنانه؛ قابل للنكوص ولكن استمرارية توجّهه هي أمرٌ محتمل، مسارّ كان تطوّره أحد أهمّ التحوّلات والاستحالات في العلاقات الدوليّة المعاصرة.

أفاد التعاون الدوليّ من تقارب العالم وتوثّق عراه، ومن نمط الارتهان المُتبادل، أو، بكلمةٍ واحدة، من جبروت التقنيّة. وقد أطلق بدوره ديناميّات كثيرة استولّت عليها الدّول والمجتمعات: فكان للطواعيّة السياسيّة نصيبها. أصبح كلّ هذا الجُمع وجملته شكلاً من الفاعلين والنشاطات ذات الروابط التي تتزايد تشابكاً وتداخلاً. لكنّ خرائطيّتها وتاريخها يظّلان مشروعيّين يحتاجان إلى مَنْ ينفذهما. ربما

لأنّ هذا الكلّ يبدو عصياً على الإدراك، وأنّه يظلّ هامشياً في الدراسات الدوليّة، وأنّ محصلته تُثير من الشكّ والريبة بأكثر ما تبعث على الحماس. وهذا مع أنّ ضروب التعاون التقنية والسياسية تُسهّم في تقليص الريب أو الشكوك، وتُجعل العالم أقلّ خطورة بقليل. وهي ليست مثالية: إذ تُقرب في ما بيننا من دون أن تُطيح بموازين القوى وتجعلها تختفي؛ وهي تُنتج رؤية مشتركة من دون أن تلغي الفروقات، وهي تحمل التهذئة والسلم من دون أن تجتث العنف. التعاون الدوليّ يبني عالماً، العالم الوحيد الذي لا يمكن التفكير فيه من دونه.

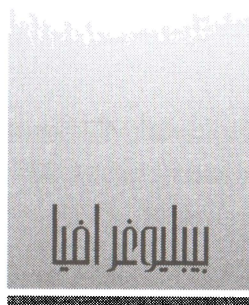
وإذ يعلّق يوشع غولدشتاين Joshua Goldstein على تراجع العنف الحربيّ منذ عام 1945، فإنّه يتساءل «لماذا لا نؤمن به؟». ويمكن طرح السؤال نفسه في صدد التقدّم الحاصل في التعاون الدوليّ. ومع أجوبة متقاربة: التنافس الإعلامي الذي يدفع إلى تغليب المثير؛ وصعوبة الإحاطة بما يمثله التعاون الدوليّ وقياسه؛ دور الفاعلين أو الفاعليّات في التعاون، وهم الذين ربما لم تكن لهم مصلحة في القول إنّ الأشياء تتحسنّ إذا كانوا يريدون الاحتفاظ بتمويلهم؛ نقص أو فقدان الابتعاد والتراجع التاريخي حيث يكون التوقّع مبعثاً للقلق بالنظر إلى الفشل وإلى انفجارات العنف القصوى واشتعال لهيها. وهناك، بين هذه الصعوبات، الترقّبات والتوقّعات الجديدة التي تغذيها

نشاطات التعاون، وتُحدث خيبات أمل عندما تكون الرؤى طموحةً جداً.

وعلى هذا، فإنّ من الخير الإقرار مع ماكس شيلر⁽¹⁾ Max Scheler بأنّ الإنسانية، «كموضوع نوعي خاصّ للواقع التاريخي والحقيقة التاريخية، هي مهمّة التاريخ، وربما نتیجته؛ إلاّ أنّها ليست نقطة الانطلاق».

يمكن للتعاون الدوليّ أن يشكّل الصراط الأفضل في هذه الوجهة.

(1) ماكس شيلر Max Scheler (1874-1928)، فيلسوف ظواهري ألماني، اشتهر بأعماله حول الظواهرية، والأخلاق، والإناسة (الأنثروبولوجيا) الفلسفية. أشهر كتبه: في عبقرية الحروب والحرب الألمانية (1915)، الحرب والبناء (1916)، مشكلة الديانة (1921)، كتابات في علم الاجتماع (1923)، الرؤية الفلسفية (صدر عام 1929)؛ والاستشهاد هنا مأخوذ من ص 57 من الترجمة الفرنسية لفكرة السلم والسلموية *L'idée de paix et le Pacifisme*.



Arcidiacono (Bruno), *Cinq types de paix: une histoire des plans de pacification perpétuelle, XVII^e-XX^e siècles*, Paris, Presses Universitaires de France, 2011.

Aron (Raymond), *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy, 1962 (p.18 pour la citation).

Bairoch (Paul), *Victoires et déboires: histoire économique et sociale du monde du XVI^e siècle à nos jours*, Paris, Gallimard, 1997 (Tome II, p.277 pour la citation).

Barrett (Scott), *Why Cooperate? The Incentives to Supply Global Public Goods*, Oxford, Oxford University Press, 2010 (p.19 pour la citation).

Clausewitz (Carl von), *De la guerre*, Paris, Éditions Gérard Lebovici, 1989 (p.53 pour la citation).

Devin (Guillaume) et Smouts (Marie-Claude), *Les Organisations internationales*, Paris, Armand Colin, 2011.

Élias (Norbert), «Les transformations de l'équilibre «nous-je»» in: Elias (Norbert), *La Société des individus*, Paris, Fayard, 1999 (p.221 pour la citation).

Goldstein (Joshua S.), *Winning the war on war: the decline of armed conflict worldwide*, New York, Dutton, 2011.

Guieu (Jean-Michel), *Le rameau et le glaive. Les militants français pour la Société des Nations*, Paris, Presses de Sciences-Po, 2008.

Hale (Thomas), Held (David) (ed.), *Handbook of transnational governance: Institutions and Innovations*, Cambridge, Malden (Mass.), Polity, 2011.

Human Security Report Project, *Human Security Report 2010*, <http://www.hsrgroup.org>.

Maury (Matthew Fontaine), *First International Maritime Conference held at Brussels in 1853*, disponible sur Wikisource.

Mitrany (David), *A Working Peace System. An Argument for the Functional Development of International Organization*, London, The Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1943.

Renault (Louis), «Les Unions internationales. Leurs avantages et leurs inconvénients», *Revue Générale de Droit international Public*, 1896, p.14-26 (p.17 pour la citation).

Schelling (Thomas C.), *Stratégie du conflit*, Paris, PUF, 1986 (p.118 pour la citation).

Scheler (Max), *L'idée de paix et le Pacifisme*, Paris, Aubier, 1953 (p. 57 pour la citation).

Simmel (Georg), «Comment les formes sociales se maintiennent», *L'année sociologique*, 1896-1897, Année 1, p.71-109.

Vaïsse (Maurice), *La paix au XX^e siècle*, Paris, Belin, 2004.

Winter (Jay Murray), *Dreams of peace and freedom: utopian moments in the twentieth century*, New Haven, Yale University Press, 2006.

مطبعة كركي

قريطم - بيروت - تلفاكس: +961 1 862500

E-mail: print@karakay.com